النهج الديمقراطي

ⵜⴰⵏⵀⵊⴰⴷⴷⵉⵎⵓⴽⵔⴰⵟⵉ

إلى الأمام من أجل الاشتراكية

■ العدد : 624 ■ من 16 الى 22 أكتوبر 2025 ■ الثمن: 5 دراهم

جريدة أسبوعية تصدر كل **خميس** | المدير المسؤول: **جمال براجع** | مدير النشر : **الحسين بوسحابي** | رئيس التحرير: **التيتي الحبيب**

■ عبد المومن **شباري**
فقيد النهج الديمقراطي

حزب النهج الديمقراطي العمالي ينعي الفقيد الكبير المصطفى براهمة

03

الصحة: انهيار المنظومة العمومية لصالح تنامي اخطبوط القطاع الخاص

08 07

رفيق العسال :

ضيف العدد

لا سبيل إلى تجاوز الأزمة إلا عبر بناء مشروع صحي وطني وديمقراطي وشعبي، يعتمد تمويلا عموميا عادلا

15

المراقبة الشعبية لآلة الدولة تبشر بثورة اجتماعية

06

تقاطعات الأجيال في الاحتجاج المغربي: من الغضب العفوي إلى أفق التغيير الجذري

12

كلمة العدد:

لكل سيرورة ثورية كمياؤها الخاصة: هذا ما نعايشه

يعيش المغرب على وقع حراك شبابي يعرف نفسه بجيل Z212 وهذه موجة تجتاح العديد من البلدان وخاصة تلك التي اصطدم فيها الشباب بالأبواب المغلقة، وسدت أمامه الآفاق ولم يعد يرى أملا او مخرجا من الأزمة الاجتماعية والاقتصادية. ببلادنا، اختلفت ردود أفعال مختلف الجهات حول هذه الحركة الشبابية، فتعددت المواقف والأجوبة على مطالبها.

ولأننا نعتبر هذه الحركة الشبابية ترجمة ملموسة لأثر الأزمة الاجتماعية والاقتصادية على الطبقات الاجتماعية المطحونة، بفعل الأزمة البنيوية لنمط إنتاج الرأسمالية التبعية الطفيلية؛ تلك الازمة التي أدت إلى انسحاق الطبقات الاجتماعية الوسطى. إن هذه الحركة الشبابية هي التعبير الحسي لهذا التدهور والانسحاق المجتمعي. هي إذا تعبير جماعي على تنامي شروط ميلاد الجديد الذي يجد صعوبة في الانبلاج والاندحار الماضي بغيلانه الذي يتباطأ في المغادرة والتواري.

من هذه الزاوية نرى أنه من واجبنا تعرية وكشف مختلف المناورات والمصائد المنصوبة لإجهاض هذه الحركة وتحويلها عن سكتها من أجل تحجيمها والعصف بها وقتلها في المهد. لمتابعة مختلف هذه المخططات نرى أن قراءة سياسات النظام القائم وردود مختلف الأحزاب السياسية المخزنية والمخزنة مفيدة وتسمح باستنتاج الدروس والعبر.

من جهة سياسة النظام المطبقة يمكننا أن نشير إلى المقاربة الأمنية التي نكلت بالمتظاهرين واعتقلت ما يزيد عن ألف من الشباب بالإضافة الى إطلاق الرصاص الحي الذي استشهد بسببه 3 شباب، وحصول أعطاب وأضرار مستدامة للعديد من المتظاهرين نتيجة الدهس والقمع الوحشي. وقد تزامن ذلك في بعض المسيرات والمظاهرات بظهور ملثمين مجهولي الهوية وعلى ما يبدو غير معروفين حتى من مناضلي حركة الشباب مما يجعلنا نضع علامة استفهام كبيرة عن الهدف من وجود هؤلاء ضمن المتظاهرين.

كما تم تسجيل تحركات الأجهزة البوليسية والأمنية لحث التجار والمقاهي على إغلاق المحلات بمبرر إمكانية وقوع أحداث الشغب مما خلق جوا من الخوف والرعب في الفضاء العام، وطبعا سيولد ذلك ضغطا فعليا على حركة الشباب ويحاصرها شعبيا ويفرغها من إمكانية الحشد وتوسيع صفوف المحتجين.

ولأن حركة الشباب حركة اجتماعية تترجم ذلك الوعي الحسي المتحقق لهذه الفئة الاجتماعية فإنها اعتقدت أن المطالب يمكن تحقيقها بإبلاغ الرسالة إلى رئيس الدولة وهو سيتولى ترجمة تلك المطالب في خطة سياسية يعلن عنها في خطاب افتتاح الدورة الأخيرة من السنة التشريعية قبيل انتخابات 2026. لكن أملهم خاب ولم يتضمن الخطاب أية إشارة إلى حركة الشباب، بل تجاهلها عن قصد. وبذلك يكون النظام القائم قد بعث برسالة مضادة لعل أهم معناها وهو لا يمكن الرضوخ لضغط الشارع، ولن يسمح بإملاء المطالب عبر الاحتجاج الجماهيري، وأن القناة الوحيدة التي يعترف بها النظام هي مؤسسة البرلمان الذي تمت الاشادة بإنجازاته وحثه على الاستمرار ومواصلة عمله إلى نهاية السنة التشريعية؛ وبذلك أغلقت قنوات بعث الرسائل إلى رئيس الدولة. وهذا ما تم تأكيده على تلك المجموعة من المواطنات والمواطنين الذين اعتقدوا بجدوى بعثهم بدورهم برسالة موازية لرسائل حركة شباب جيل Z 212، وبذلك تم الجواب المزدوج: أن النظام لا يقبل برسائل المحتجين ورسائل الراكبين على موجة حركة شباب جيل Z 212.

من خلال مختلف تدخلات النظام ومختلف أجهزته، ومن خلال مسلسل المحاكمات ستتعرف حركة الشباب الجديدة على طبيعة النظام وعلى ترابط المطالب الاجتماعية بالحقل السياسي، وبان النضال الاجتماعي ليس إلا التركيز للنضال السياسي والذي بدوره ليس الا التركيز العملي للنضال والصراع الطبقي. لا يمكن فصل قضايا الشباب عن قضايا بقية الطبقات الاجتماعية وبإن محرك النضال وموجهه ليس في الحقيقة إلا الصراع بين مالكي وسائل الإنتاج والمحتكرين وبين الطبقة العاملة ومعها كل الطبقات والفئات الاجتماعية المنسحقة تحت عجلة الأزمة البنيوية للرأسمالية الطفيلية المتوحشة، ولا يمكن حل معضلة الصحة والتعليم وكل مظاهر الفساد من دون محاربة والقضاء على الاستبداد راعي الفساد.

إن حركة شبيبة جيل Z 212 ليست إلا حلقة من حلقات السيرورة الثورية ببلادنا. إنها جزء من العملية الكيميائية التي تختمر وسط صفوف الشعب يرقى بها وعيه الحسي إلى وعي سياسي ناضج يسمح بانقشاع الظلام وبزوغ نور الحرية والتحرر.

Anteprima :**السحب** ■ annahjad@gmail.com • www.annahjaddimocrati.org

■ **عنوان الجريدة:** 70 زنقة ماكس كدجو - رقم 12 - الطابق 5 - انفا الدار البيضاء ■ **الهاتف:** 0668671174 ■ **ملف الصحافة :** 6 ص 1995 ■ **رقم الايداع القانوني:** 1995 /104

حزب النهج الديمقراطي العمالي

كل الدعم لمطالب جيل Z ببلادنا

كل الدعم لوحدة المقاومة الفلسطينية ولنضالات الشعب المغربي ضد التطبيع

كل التضامن مع الشعب والحكومة الفينزويلية ضد التحرش العسكري والاستخباراتي الأمريكي

اجتمع المكتب السياسي يوم الأحد 12 أكتوبر 2025 بمقر الحزب بالدار البيضاء، وبعد تحليله للأوضاع السياسية ببلادنا، وعلى الصعيد الإقليمي والعالمي، فإن المكتب السياسي يعلن للرأي العام ما يلي:

1) بخصوص حراك شباب «جيل Z»:
يسجل النهج الديمقراطي العمالي ما يلي:

– يجدد دعمه للحراك الشبيبي معتبرا إياه حلقة نوعية جديدة في سيرورة نضال الشعب المغربي ضد منظومة الاستبداد والفساد والتبعية، ومن أجل التحرر والديمقراطية.

– يندد بقمع شباب الحراك والاعتقالات التي طالت صفوفهم، وما رافقها من أحكام جائرة وقاسية. ويطالب بالإفراج الفوري عنهم وعن جميع المعتقلين السياسيين دون قيد أو شرط. كما يندد باستخدام الرصاص الحي ضد المتظاهرين، ما أدى إلى استشهاد ثلاثة شبان وإصابة ودهس آخرين، الأمر الذي يفرض ضرورة فتح تحقيق مستقل وشفاف، ومساءلة كل من تورط أو أمر بارتكاب هذه الانتهاكات الجسيمة.

– يعكس هذا الحراك من جهة حالة الاحتقان العميقة التي بلغت ذروتها نتيجة ما وصل إليه النظام وحكومته الرجعية من مستويات غير مسبوقة من الاستبداد والفساد والافتراس للثروات الوطنية من قبل حفنة من الرأسماليين المحليين والأجانب، إلى جانب سياسة الخوصصة الهمجية التي طالت القطاعات الحيوية والاستراتيجية، وعلى رأسها الصحة والتعليم. كما يعبر هذا الحراك عن واقع اجتماعي متفجر يقف على فوهة بركان من الغضب الشعبي إزاء سياسات النهب والقمع وإفساد الحياة العامة، وما نتج عنها من تهميش متواصل وخنق للشباب عبر البطالة وانسداد الآفاق، في ظل استمرار النهج المخزني القائم على الاحتكار والتسلط.

– يعتبر أن مطالب الحراك (جيل Z) هي مطالب كل الجماهير الشعبية قاطبة في المدن والقرى التي تكتوي بنار الغلاء والخوصصة والتدهور الكبير للبنيات التحتية ولقطاع الصحة والتعليم والشغل والحقوق الشغلية مما ينهك جيوب الأسر المغربية ويفقر الجماهير الشعبية.

– يؤكد أن الحراك يرفع مطالب اقتصادية وأخرى متعلقة بالكرامة، شأنه شأن حراك الريف وجرادة ولكن بنفس جديد، وهو يدخل ضمن السيرورة الثورية المتحركة لمقاومة السياسات اللاشعبية، وهو محكوم بفعل يقظة الحركة الشبيبية المناضلة، بالتطور وبالتدقيق أكثر في المطالب والمواقف والاستفادة من دروس حراكات الشعب السابقة التي بددت أوهام الرهان على النظام المخزني والحكم الفردي المطلق في تغيير الأوضاع. كما أن ربط المطالب الاقتصادية بالقضاء على الاستبداد والتطبيع هو الطرح السديد، في رأي حزبنا، لكي يستعيد الشباب المبادرة بدون أوهام، خصوصا وأن النظام المخزني غير مستعد للجواب الملموس والفوري على مطالب وتطلعات الشباب والشعب عامة، وهو ما أكده خطاب الملك الأخير في الدورة الافتتاحية للبرلمان.

– يؤكد حزبنا أن هناك قوى سياسية ونقابية وجمعوية حقيقية ومناضلة، لا يمكن اختزالها في «دكاكين» كما يحلو للبعض وصفها، بل هي قوى مناضلة ساهمت وساندت مختلف الحركات النضالية الشعبية، دون أن يكون هدفها استغلال نضالات جيل «زيد 212» لتحقيق مكاسب انتخابية ضيقة. بل إن بعضها، وفي مقدمتها حزبنا، ظل ثابتا على موقفه المبدئي في مقاطعة كل المهازل الانتخابية، ويواصل نضاله بإصرار من أجل توحيد صفوف الشعب المغربي في مواجهة المافيا المخزنية التي تحتكر السلطة والثروة، وتشكل العائق الرئيسي أمام أي تغيير حقيقي يخدم مصالح الطبقات الشعبية.

– يشدد على أن القوى التقدمية والديمقراطية والحية مطالبة باستيعاب متطلبات الوضع النضالي للمجتمع وبوضع أرضية لدعم نضالات الحركة الشبيبية الصاعدة وللنضال الديمقراطي الشعبي على طريق بناء جبهة الطبقات الشعبية للتخلص من النظام المخزني راعي الاستبداد والفساد والافتراس.

2) بخصوص القضية الفلسطينية:
يؤكد المكتب السياسي:

– أن العالم شهد منذ السابع من أكتوبر 2023 هزة كبرى أعادت رسم موازين الوعي العالمي، وأبرزت من جهة استمرار المقاومة الفلسطينية في دفاعها المشروع عن حقوق الشعب الفلسطيني، وسعيها للقضاء على الاستعمار الصهيوني، وضمان حق العودة وتقرير المصير، وبناء الدولة الفلسطينية الموحدة العلمانية على كامل التراب الوطني الفلسطيني وعاصمتها القدس. كما أن الصمود الأسطوري للشعب الفلسطيني في مواجهة جرائم الإبادة الجماعية والتهجير والتجويع، التي فاقت كل المقاييس الإنسانية، جسّد تمسك هذا الشعب بأرضه ورفضه للاقتلاع أو الاستبدال بقطعان المستوطنين. هذا الصمود المذهل أبهر العالم، وأيقظ الضمائر الحرة، وأطلق موجة تضامن عالمي عارمة أجبرت الإمبريالية الأمريكية والغرب الرأسمالي على وقف العدوان مؤقتاً وطرح ما يُسمّى بـ«خطة السلام» المستنسخة من المبادرة التي سبق أن قدمها ترامب، في محاولة لاحتواء التحولات التي فرضها نضال الشعب الفلسطيني وصموده البطولي.

– إن الاعتراف الدولي المتزايد بالدولة الفلسطينية وبحقوق الشعب الفلسطيني وإيقاف الحرب على غزة وإطلاق سراح السجناء الفلسطينيين ما كان ليكون لولا صمود المقاومة واحتضان الشعب الفلسطيني لها ودعم أحرار العالم، لذا فهي انتصار غير هين يجب تعزيزه بالوحدة الوطنية الفلسطينية المقاومة وبالتشبث بالثوابت الوطنية الفلسطينية وبحماية سلاح المقاومة الدرع الواقي من كل تراجع عن الالتزامات وبدعم الشعوب وأحرار العالم.

– أن الإمبريالية الأمريكية والكيان الصهيوني تجاهل الالتزامات ونقض القرارات والقوانين الدولية، لذلك تظل اليقظة والضغط والنضال على المستويين الدولي والوطني أمراً ملحّا لفضح الجرائم الصهيونية. ويتطلب ذلك توسيع حملات مقاطعة التعامل مع هذا الكيان الفاشي، وتجريم التطبيع معه، والسعي الحازم إلى إسقاط كل أشكال التعاون معه نهائيا.

3) بخصوص العدوان الامبريالي الأمريكي على فنزويلا: يدعم نضالات الشعب الفنزويلي وحكومته الوطنية ضد الحصار والتدخلات العسكرية الأمريكية وضد اليمين الفاشي الموالي لها بهدف السيطرة على موارد فينزويلا ومقدراتها الاقتصادية وخاصة البترولية، والتحضير للهجوم العسكري عليها بعد فشل الرهانات اليمينية الانتخابية والانقلابية بقيادة ودعامة الو. م.أ واستخباراتها، كما يأتي تتويج العميلة اليمينية العنصرية ماريا ماتشادو بجائزة نوبل في هذا السياق لتحضير البدائل الفاشية للحكم في فينزويلا.

إن حزب النهج الديمقراطي العمالي إذ يدين العدوان الامبريالي على الشعوب عامة فإنه يساند الشعب الفنزويلي في مقاومته للعدوان وللتدخلات الاستخباراتية الأمريكية لإجهاض السياسات الوطنية للحكومة الفنزويلية، ويدعو كذلك إلى أوسع تضامن أممي للقوى التقدمية ولأحرار العالم ضد العدوان الامبريالي الأمريكي على الشعب الفينزويلي وحكومته الوطنية.

الأحد 14 أكتوبر 2025
المكتب السياسي

حزب النهج الديمقراطي العمالي بجهة الجنوب يدين قمع الاحتجاجات

عقد المكتب الجهوي لحزب النهج الديمقراطي العمالي بجهة الجنوب اجتماعا استثنائيا يوم الأربعاء 08 أكتوبر 2025 لتدارس الأوضاع العامة بالجهة، في خضم تصاعد الاحتجاجات والنضالات التي يخوضها الشباب ومختلف الفئات الشعبية ضحايا القهر السياسي والاقتصادي و الاجتماعي ضد السياسات المخزنية اللاشعبية .وخلال هذا الاجتماع تم الوقوف على مجريات الاحتجاجات العارمة التي عرفتها مختلف مدن وقرى الجهة (أكادير /انزكان/ القليعة/ بيوكرى/ أيت اعميرة /سيدي ببي /أولاد تايمة/ تارودانت/ اولاد برحيل /أولوز /تزنيت/ سيدي إفني/ كلميم/ فم الحصن بطاطا ...) حيث خرجت جموع من الشباب أطلقت على نفسها جيل « زيد GenZ212» للتعبير عن رفضها ومواجهتها بشكل سلمي للسياسات المخزنية التي أجهزت بشكل شبه كلي، على الخدمات العمومية الأساسية، من تعليم و صحة و تشغيل وكرست انتشار مظاهر الفساد وقمع الحريات .

وفي الوقت الذي كانت تنتظر فيه الجماهير الشعبية وخاصة الشباب التفاعل الإيجابي مع مطالبهم أقدمت أجهزة الدولة المخزنية كعادتها على نهج المقاربة الأمنية مسخرة كل ترسانتها القمعية لتفريق وقمع المحتجين/ات، مما أدى إلى ردود فعل قوية من طرف الغاضبين بمجموعة من مناطق الجهة التي تعيش وتعاني من التهميش والاقصاء و القهر والتسلط المخزني، وقد أسفرت هذه الأحداث المؤلمة عن سقوط قتلى شهداء وجرحى بمنطقة القليعة برصاص عناصر الدرك، ووقوع خسائر مادية في الممتلكات العامة والخاصة، ناهيك عن اعتقالات واسعة شملت المئات من الشباب ضمنهم قاصرين في مختلف المناطق.وتقديمهم للمحاكمات القضائية.

وأمام هذا الوضع المأزوم الذي تعيشه الجهة بفعل السياسات المخزنية المرتكزة على الاستغلال والقهر وتعميق الأزمات التي تكتوي بها الجماهير الشعبية ، فإن حزب النهج الديمقراطي العمالي بجهة الجنوب:

1. يدين بشدة لجوء السلطات إلى منع الاحتجاجات وعسكرة الفضاءات العامة واستعمال العنف بشتى أنواعه في مواجهة المحتجين السلميين، مما نتج عنه سقوط ضحايا أبرياء وتخريب للممتلكات العامة والخاصة.
2. يطالب بفتح تحقيق جدي ونزيه في الأحداث، ومحاسبة كل المتورطين في إطلاق الرصاص المؤدي الى قتل مدنيين أبرياء.
3. يطالب بالافراج عن كافة المعتقلين ضحايا السياسات المخزنية الفاشلة و يعتبر أن التهميش والاقصاء التي تعاني منه مختلف مناطق الجهة في شتى الجالات سبباً رئيسياً للاحتجاج وبالتالي تجب محاسبة ومتابعة المفسدين و مختلسي المال العام وناهبي ثروات الجهة.
4. يطالب الدولة المغربية بمراجعة سياساتها الاجتماعية والاقتصادية المجحفة التي مست جوهر العدالة الاجتماعية وحق المواطنين في التعليم والعلاج والسكن اللائق والعيش الكريم.
5. يدعو الدولة إلى احترام حق الشعب في الانتماء والتنظيم و التعبير الحر والسلمي، وضمان الحق في الكرامة والمساواة والعدالة الاجتماعية ورفع كل أشكال التضييق و المنع عن التنظيمات الجادة وعن الاقلام الصحافية الحرة.
6. يطالب بالاسراع بإيجاد حلول لمطالب حراك العمال والعاملات بالقطاع الزراعي بسهل سوس ماسة والتعجيل بما تم الاتفاق والالتزام به من طرف وزارة الفلاحة والسلطات الجهوية والباطرونا خلال شهر دجنبر 2024.
7. يدعو كل القوى الديمقراطية السياسية والنقابية والجمعوية، وجميع الأحرار والحرائر بالجهة إلى تقديم كل أشكال الدعم والمساندة لنضالات الشباب ومختلف الجماهير الشعبية التي تواجه وتقاوم غطرسة وتسلط سياسات الدولة المخزنية.

المكتب الجهوي لجهة الجنوب

كلمة المكتب السياسي في تأبين الرفيق مصطفى لبراهمة

الرفيقة أمينة، العزيزان تهاني وأمين، الرفيقتان سعاد وسلمى عائلة الرفيق مصطفى

ممثلو القوى المناضلة الحاضرة معنا

أيتها الرفيقات، أيها الرفاق، الحضور الكريم،

باسم المكتب السياسي ونيابة عن مناضلي/ات حزب النهج الديمقراطي العمالي نتقدم اليكم/ن بأحر التعازي وأصدق المواساة في فقدان رفيقنا العزيز المناضل الثوري والقائد السياسي الكبير الرفيق مصطفى لبراهمة راجين للجميع الصبر الجميل.

بوفاة الرفيق مصطفى يكون حزب النهج الديمقراطي العمالي والحركة الشيوعية والتقدمية المغربية والعربية والأممية قد فقدت أحد أبرز وأصدق وأخلص مناضليها وقادتها الأوفياء الذين بصموا تاريخها بتضحياتهم السخية وعطاءاتهم الفكرية والسياسية الغنية والمتنوعة ونضالاتهم المستميتة والمتواصلة في خدمة قضايا تحرر الشعوب والطبقة العاملة من قبضة التغول الامبريالي والصهيوني والاستغلال الرأسمالي والأنظمة الاستبدادية التابعة والعميلة.

إنها خسارة كبيرة لا تعوض، وأفضل ما نقدمه للروح الزكية لرفيقنا هو الاستمرار على الدرب الثوري الماركسي اللينيني الذي رسمه لنا شهداؤنا ومناضلونا/تنا الأوفياء سواء الذين فقدناهم وضمنهم الرفيق مصطفى أو الذين لا يزالون على قيد الحياة يواصلون تعبيد هذا الطريق الثوري نحو التحرر والديمقراطية والاشتراكية.

الرفاق/ات الحضور الكريم،

ليس من السهل الحديث عن الرفيق مصطفى، فخصاله الشخصية المفعمة بالقيم الإنسانية السامية وعطاءاته المتميزة وتضحياته الكبيرة ومساهماته الفكرية والسياسية والنضالية في كافة مجالات الصراع الطبقي ببلادنا، ودوره البارز والمؤثر في تاريخ الحركة الماركسية اللينينية بصفة خاصة، والحركة اليسارية والتقدمية، والحركة النقابية الحقوقية بصفة عامة، خير وأصدق معبر عن الحياة الزاخرة والغنية للرفيق مصطفى في جميع جوانبها.

فيكفي الرفيق مصطفى شرفا أنه انحاز للجماهير، ونذر حياته كلها للنضال من أجل مصالح العمال والكادحين والفقراء، مدافعا عن حق الشعب المغربي في تقرير مصيره السياسي والاقتصادي والاجتماعي في وجه الاستبداد المخزني والاستغلال الرأسمالي.

وكرس كل جهوده لبناء وتقوية أدوات النضال الثوري ببلادنا، ولعل أبرزها دوره البارز في إعادة بناء منظمة إلى الأمام الماركسية اللينينية، وبناء فصيل الطلبة القاعديين بالمدرسة المحمدية للمهندسين، و تأسيس النهج الديمقراطي في 1995 والذي تحمل مسؤولية كاتبه الوطني لولايتين متتاليتين متوجا هذا المسار السياسي بالمساهمة، إلى جانب رفاقه ورفيقاته، في الإعلان عن تأسيس الحزب المستقل للطبقة العاملة في المؤتمر الوطني الخامس في 2022 ، والذي أصبح عضو لجنته المركزية. دون أن ننسى أدواره الكبيرة في النضال النقابي والحقوقي، وفي الدفاع عن القضايا العادلة للشعوب وفي مقدمتها القضية الفلسطينية التي شكلت إحدى انشغالاته الأساسية فكرا وممارسة وسكنت تفكيره ووجدانه.

ولم يكن هذا المسار السياسي والنضالي للرفيق مصطفى مفروشا بالورود، بل كان مسارا صعبا ومريرا قدم فيه الرفيق تضحيات كبيرة من عمره وصحته وعائلته، إذ ذاق كل ألوان البطش والتعذيب والتنكيل من طرف أجهزة نظام الحسن الثاني في فترة ما يسمى ب»سنوات الجمر والرصاص» سواء أثناء اعتقاله الأول في سنة 1976 أو اعتقاله ضمن مجموعة 26، حيث تم الحكم عليه في 1986 ب 20 سنة حبسا نافذا أمضى منها 9 سنوات وحيث سيتم إطلاق سراحه في سنة 1994 في إطار العفو الملكي الذي جاء نتيجة الضغط الداخلي والخارجي على النظام.

وعلى هدى القادة الكبار والمناضلين المخلصين، لم يزده السجن وما عاناه من ظلم وبطش سوى ثباتا على المبادئ وقناعة بطريق النضال الثوري، وايمانا بالمشروع التاريخي للطبقة العاملة والجماهير الشعبية في بناء حزبها السياسي المستقل من أجل التحرر الوطني وبناء الديمقراطية على طريق الاشتراكية.

لقد عاش الرفيق مصطفى إنسانا بسيطا متواضعة وثوريا شامخا، ومات إنسانا بسيطا متواضعا ثوريا شامخا، منارة تضيء للأجيال الحالية والمقبلة طريق التغيير الثوري نحو مجتمع الحرية والديمقراطية الكرمة والعدالة الاجتماعية والمساواة.

فنم قرير العين رفيقنا مصطفى.

نعاهدك كما عاهدنا الشهداء أننا سنواصل النضال من أجل مغرب متحرر وديمقراطي.

مرة أخرى عزاؤنا واحد والصبر الجميل للجميع.

حزب النهج الديمقراطي العمالي ينعي الفقيد الكبير المصطفى براهمة

بألم وحزن عميقين، ينعي المكتب السياسي لحزب النهج الديمقراطي العمالي إلى عموم الشعب المغربي وقوى اليسار وكل مناصري قضايا الطبقة العاملة خبر/فاجعة وفاة رفيقنا المصطفى براهمة القائد السياسي والمعتقل السياسي السابق في صفوف المنظمة الماركسية اللينينية المغربية «إلى الأمام». والكاتب الوطني السابق للنهج الديمقراطي.

إننا إذ نتقدم بخالص العزاء لكل أفراد العائلة، نتقدم باسم جميع مناضلات ومناضلي حزب النهج الديمقراطي العمالي بأسمى وأحر التعازي لكل أهل ومعارف ورفيقات ورفاق فقيدنا الكبير، ونخبرهم أن مراسيم تشييع فقيدنا ستكون يوم غد الثلاثاء 14اكتوبر2025 ظهرا بمقبرة أولاد صالح قرب برشيد...

عزاؤنا واحد وعلى العهد باقون إلى الأمام حتى النصر.

وجدة:

وقفة احتجاجية لعمال ومستخدمي شركة موبيليس ديف أمام قصر العدالة بوجدة

في إطار البرنامج النضالي الذي يخوضه المكتب النقابي لعمال ومستخدمي شركة موبيليس ديف المنضوي تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل، نظم صباح اليوم الثلاثاء 14 أكتوبر 2025 عدد كبير من العمال والمستخدمين وقفة احتجاجية أمام قصر العدالة بمدينة وجدة، تعبيراً عن رفضهم القاطع لسياسة التسويف والمماطلة في تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة لفائدتهم، والتي باتت مشمولة بالنفاذ العاجل ومستوفية لجميع مراحل التقاضي.

جاءت هذه الوقفة بعد سنوات من النضال المرير الذي خاضه العمال دفاعاً عن حقوقهم المشروعة في التعويض وإنصافهم من الحيف الذي طالهم، خاصة بعد وفاة الشهيد عبد الناعم البكاوي، الذي فقد حياته متأثراً بظروف القهر والظلم والحرمان من حقوقه المكتسبة. وقد رفع المحتجون صرخاتهم المدوية مطالبين بإنهاء هذا الملف العالق وتمكين المتضررين من حقوقهم القانونية دون مزيد من التأجيل أو التسويف.

الوقفة التي عرفت حضوراً من النقابيين والمناضلين والفاعلين الحقوقيين والاجتماعيين، جسدت وحدة الصف العمالي والتفافه حول مطالبه العادلة والمشروعة. كما حملت رسائل قوية إلى مختلف الجهات المعنية بضرورة احترام الأحكام القضائية وتنفيذها في آجالها القانونية، صوناً لمبدأ العدالة وإنصافاً للطبقة العاملة.

وخلال الوقفة، تم استقبال وفد نقابي من طرف ممثلي القضاء الذين عبروا عن تفهمهم لمطالب العمال، وتم الاتفاق على عقد لقاء رسمي يوم غد الأربعاء مع رئيس المحكمة لمواصلة الحوار حول سبل إيجاد حل عاجل وعادل لهذا الملف الذي طال انتظاره.

وأكد المكتب النقابي في تصريحه أن معركة عمال موبيليس ديف ليست سوى نموذج من نضالات العمال المغاربة ضد الاستغلال وضد كل محاولات الالتفاف على حقوقهم المشروعة، مشدداً على أن الاتحاد المغربي للشغل سيظل في الصفوف الأمامية مدافعاً عن الكرامة والعدالة الاجتماعية. وبزوغ نور الحرية والتحرر.

وجدة، الثلاثاء 14 أكتوبر 2025

وجدة:

بائعو السمك يصعدون الاحتجاج

في سياق استمرار التعبئة والنضال من أجل الدفاع عن الحقوق المهنية والاجتماعية لبائعي السمك بسوق باب سيدي عبد الوهاب التاريخي بمدينة وجدة، يستعد المهنيون لتنظيم وقفة احتجاجية يوم الجمعة 17 أكتوبر 2025 على الساعة العاشرة صباحًا أمام مقر جماعة وجدة، للتعبير عن رفضهم القاطع لمخطط ترحيل السوق نحو أطراف المدينة، مؤكدين تمسكهم بحقهم المشروع في البقاء بموقعهم الأصلي، باعتباره مرفقًا اقتصاديا حيويا وفضاءً مرتبطًا بذاكرة المدينة وتاريخها التجاري.

ويطالب بائعو السمك، في إطار تنسيقيتهم النقابية المنضوية تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل، بـ إيجاد حلول واقعية وعملية تحفظ كرامة المهنيين وتضمن استمرارية نشاطهم داخل السوق الحالي، مع الدعوة إلى إعادة تأهيله وتنظيمه بدل ترحيله، مؤكدين أن أي قرار يُتخذ خارج إشراكهم يعد مساسًا بحقوقهم ومصدر رزقهم.

كما أكدوا عزمهم مواصلة النضال عبر خطوات احتجاجية مستقبلية أمام كل من البرلمان ووزارة الداخلية، تعبيرًا عن رفضهم لكل محاولات التهميش والإقصاء، وتجسيدًا لإرادتهم الجماعية في الدفاع عن هذا الفضاء التاريخي كرمزٍ من رموز وجدة الاقتصادية والاجتماعية.

بعض من التماس بين العملين النقابي والسياسي عبر التاريخ

الحلقة الثانية: التصور الألماني للحركة النقابية

كبدة الهاشمي

أثناء حصول تحول في شروط الشغل بفعل بروز التقنية الصناعية على الصعيد الأوروبي، هيمن التأثير الإنجليزي على أشكال التنظيم العمالي. لكن، فضلا عن ذلك، انضاف إلى المشهد العمالي، في العديد من الدول الأوروبية وأمريكا الشمالية، تصورات مختلفة للنقابة سطعت بدورها وحددت أنماط أخرى من التنظيم النقابي، وسنقف في هذه الحلقة عند النموذج الألماني.

نشأت الحركة النقابية الألمانية بين بداية العقد الرابع للقرن التاسع عشر ونهاية العقد السابع من نفس القرن، لكن الانقسام السياسي، الذي عرفته ألمانيا، أخر تطورها. ولم تأت النقابة، سواء في ألمانيا أو في إنجلترا، خارج تكتل الهيئات المهنية والحرفية. ولقد بدا أن العلاقة الرفاقية، لاسيما لدى عمال حياكة الخوذات، أدى إلى نشوء تنظيمات عمالية هي في الواقع نقابات. ومع ذلك، فإن بداية نشأة الحركة النقابية الألمانية لم تكن مؤطرة بالفعل السياسي بل كانت عفوية.

وسرعان ما اتخذت الحركة النقابية الألمانية بعدا سياسيا. ففي أواخر العقد الخامس للقرن التاسع عشر، نظم شتيفان بورن(×) مؤتمرا عماليا من مخرجاته وضع برنامج نصفه سياسي ونصفه الآخر نقابي، وأسس أخوية عمالية ضمت مئتين وخمسين نقابة. غير أنه في منتصف العقد السادس من نفس القرن، تفككت للأسف تلك الأخوية العمالية، إنها انطلاقة خاطئة. وبالتالي ظلت التنظيمات النقابية في المشهدين السياسي والنقابي بمنطقة الظل حيث اقتصر تنظيم الطبقة العاملة على جمعيات التربية العمالية المناوئة لكل تدخل من الدولة. وقد لقيت حركة تلك الجمعيات دعم البورجوازيين الليبراليين للاتحاد الوطني الألماني (1).

وبالتزامن مع تلك الحركة، تشكلت، تحت تأثير المفكر الاشتراكي الألماني فيرديناند لاسال، الجمعية العامة العمالية. كانت غاية لاسال خلق تعاونيات الإنتاج، التي ما لبثت أن لقيت دعم الدولة، وكان لا يؤمن إلا بالعمل السياسي. وقبل مقتله في منتصف العقد السابع للقرن التاسع عشر، كانت تلك الجمعية تضم آلاف المنخرطين، وظل انخراطهم يتم خارج قاعدة الانتساب المهني. وسنة بعد مقتله، تشكلت بهامبورغ نقابة عمال التبغ تحت إدارة أحد أتباعه. وفي السنة المالية، قرر عمال الطباعة الألمان التنظيم في نقابة. وفي شهر أبريل من سنة 1868، انعقد ببرلين مؤتمر اتحاد عمال الطباعة الذي وضع برنامجا رمى من خلاله إلى تحسين ظروف أعضاء هذا الاتحاد، وإلى الرفع من الأجور، وإلى تقنين التكوين والتدريب، وإلى إحداث الصناديق الاحتياطية للتعويض في حالات المرض والحوادث. وفي نفس الفترة، ظهرت إلى الوجود نقابات عمال عدة قطاعات: الخشب والنسخ والإسكاف والخياطة. وهكذا بزغت التنظيمات النقابية الأولى في الصناعات التي ظلت فيها التقاليد الحرفية قوية.

جمع مؤتمر الجمعية الأممية للعمال المنعقد بجنيف سنة 1866 البرودونيين والماركسيين، وتقرر فيه أن إنشاء النقابات هي مهمة رئيسية للبروليتارية، وعهد لها بإنجاز المهمة الثورية: «يتعين على هذه الجمعيات، ليس فقط، النضال لمواجهة الهجوم الرأسمالي، ولكن أن تكون أيضا مركز إرساء الديمقراطية، وعليها أن تدعم كل حركة سياسية أو غيرها والتي ترمي إلى الانعتاق الاجتماعي»(2).

اتسمت الحركة النقابية الألمانية بالتعددية، إذ رصد، في واقع الأمر، أنه كانت مختلف التيارات الفكرية والسياسية منشغلة بالحركة النقابية الناشئة. فمن جانب أتباع لاسال، شكل أحدهم في شهر دجنبر من سنة 1868 اتحادا عاما عماليا أوى في صفوفه اثني عشر اتحادا حرفيا. وفي مؤتمر هذا الاتحاد، تم طرد مندوب ميكانيكي برلين بمبرر أنه لفت الانتباه، عبر رسائل وجهت إلى جريدة «فولكس زيتونغ»، إلى قوة الحركة النقابية البريطانية الاقتصادوية والتي ليست بالبت اشتراكية. وقد شكل، في الغد الموالي لطرده، نقابة أخرى أعلنت معارضتها للصراع الطبقي وضمت إلى صفوفها عناصر ليبرالية. وأخيرا، نجح أوغست بيبل (××)، الذي تحول إلى الماركسية، في الحصول على تبني جمعيات التربية العمالية لبرنامج الجمعية الأممية للعمال.

وعليه أصبحت ثلاث تيارات متعارضة تؤثث المشهد النقابي: الأول هو الأقل حركية ونشاطا، الثاني كان يمتح من الليبرالية، أما الثالث فقد جسد الحركة النقابية الأقوى، حيث أمن الاندماج الحاصل فيما بين أتباع لاسال والماركسيين، هيمنة الحركة النقابية الاشتراكية. غير أن قانون مناهضة الاشتراكية حد من الزخم التنظيمي للنقابات الاشتراكية. ولم يحظر ذلك القانون الممارسة النقابية، لكنه جعلها صعبة.

وعلى الرغم مما أسفرت عنه أشغال مؤتمر اتحادات العمال لسنة 1892 من الدعوة إلى مركزة الفعل النقابي بتأسيس نواة للكونفدرالية العامة للنقابات الألمانية، فقد تكرست التعددية لدى الحركة النقابية الألمانية. لقد توحدت الحركة النقابية الألمانية الاشتراكية، لكن بقيت هناك حركة نقابية ذات توجهات ليبرالية أو عقائدية، إذ تأسست مركزية تسمى نقابة «هيرش–دونكر» على اسمي مؤسسيها وكان هدفها، كما ورد في بيان مؤتمرها التأسيسي، هو نقل، إلى التراب الألماني، نظام التجميع الذي جعل من العمال الإنجليز الأفضل أجرة والأكثر احتراما بأوروبا، وأنشئت فيما بعد النقابات الكاثوليكية حيث تأسس الاتحاد العام للنقابات المسيحية (3).

ومن الإيديولوجية الماركسية تحولت الحركة النقابية الألمانية إلى الممارسة الإصلاحية، حيث حددت الندوة النقابية المنظمة بمناسبة انعقاد المؤتمر الاشتراكي بمدينة غوثا بألمانيا مبدأين: «من الواجب على العمال إبعاد السياسة عن النقابات»، «وعلى العمال الالتزام الأخلاقي بالانخراط في الحزب الاشتراكي، وهو الكفيل لوحده بتحسين الوضع السياسي والاقتصادي للبروليتارية»(4). وهكذا تم السعي إلى إقامة تقسيم للعمل، بين الحزب الذي صار يجتهد للظفر بالسلطة، وبين الحركة النقابية التي، في ذلك الوقت، كانت تحاول تحسين شروط العيش. ولا عجب، في ظل تلك الشروط، أن كان القادة الاشتراكيون ينظرون إلى نشاط النقابات ببعض من الازدراء. فقد صرح أوغست بيبل في مؤتمر الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني المنعقد بمدينة كولونيا بألمانيا سنة 1893 قائلا: «في مواجهة قوة منظمة للغاية مثل المجمع الصناعي المتعدد الجنسيات كروب (Krupp)، فإن الحركة النقابية تظل عاجزة بالمطلق عن فعل أي شيء»(5). غير أن فيلهلم ليبنيخت سبق أن قال: «نحن جميعا مؤيدون للنقابات، لكن لا نرغب في أن يتصور أحد أنها بمفردها ستفلح في تحطيم الرأسمال، لا يمكن أن تنتزع السلطة من بين أيديه، هذا ليس متاحا إلا من خلال النضال السياسي»(6). واعتقد كارل كاوتسكي أن الحركة النقابية بالإمكان أن تتعرض لانحرافات خطيرة: «حيثما تنتج هذه الحركة زمرة أرستقراطية من العمال الأفضل أجرا، كما هو الحال في إنجلترا على سبيل المثال، فإنها لا تساهم بأي شيء للنهوض بالبروليتارية التي تعتبر طبقة لذاتها، بل، على العكس من ذلك، فهي من المرجح أن تعيق ذلك النهوض وتؤخره»(7).

ومع مرور الوقت، وجدت طريقة للتعايش بين النقابي والسياسي. ففي سنة 1900، قبل بيبل بأنه يتعين ألا تتبع النقابات إلى الحزب بشكل وثيق للغاية حيث يتم التعاون بين الحزب والنقابات، غير أنه من الضروري أن يتسم ذلك التعاون ببعض من المرونة التكتيكية. وصرح يوهانس ساسينباخ(×××) في شهر دجنبر من سنة 1911 قائلا: «تعتبر الحركتان السياسية والاقتصادية كذراعين يتعين عليهما إنجاز أعمال مشتركة مثل رجل بذراعين يمكن أن ينتج أكثر من شخص بذراع واحدة، ولم يخطر ببالنا قط التخلي عن النشاط السياسي والاقتصار على النضال الاقتصادي»(8). وفي المجالات التي تفضي إلى التنافس بين الهيئات النقابية والسياسية تحدث مؤسسات مشتركة، على سبيل المثال: التربية العمالية وتنظيم المياومين الزراعيين ووضع التشريع الاجتماعي.

وعلاوة على ذلك، شرعت الإصلاحية النقابية في الابتعاد تدريجيا عن خوض الإضرابات، فقد أدت مركزة القرار إلى حرمان التنظيمات القاعدية من حق خوض حركات احتجاجية. واعتبر القادة النقابيون أن الحماس لا يكفي لوحده للظفر بالمكتسبات. وفضلوا امتلاك أرصدة مالية احتياطية. وغالبا ما كان يسبق اللجوء إلى خوض الإضرابات استفتاء سري كان يستلزم أغلبية الثلثين وحتى الثلاثة أرباع من الأصوات المعبر عنها في الاستفتاء. وتم تعميم إبرام الاتفاقيات الجماعية. لكن في أواسط العقد العاشر من القرن التاسع عشر، كان إبرام تلك الاتفاقيات يعتبر محبطا للروح القتالية للعمال. وبعد مرور 15 سنة اعتبرت مفيدة إذا أبرمت من طرف منظمات نقابية قوية، وإذا اتخذت على وجه المثال كاتفاقيات هدنة بسيطة.

تغلبت المظاهر الإدارية للحياة النقابية بشكل متزايد على فطرة الانتفاض. وكان يقبع على رأس المنظمات النقابية قادة قارّون منتخبون ويعاد انتخابهم باستمرار، غير أنهم في الواقع كانوا غير قابلين للعزل. وقد فاقمت تلك المظاهر الميل الطبيعي إلى مركزة الاختصاصات. وهكذا انخفض عدد الاتحادات المركزية المهنية. وقلص نشاط الاتحادات المحلية للنقابة. وجردت تلك الاتحادات من الحق في التدخل في حركية الأجور، كما جردت من التمثيلية في المؤتمر الوطني. وفوت جزء من الصلاحيات، التي كانت تضطلع بها عادة تلك الاتحادات، إلى الفروع المحلية للحزب الاشتراكي الديمقراطي. وشرعت الحركة النقابية الألمانية، بشكل متزايد، في شراء وبناء العمارات. ولم يفوت النقابيون الثوريون لفرنسا أي فرصة دون التهكم من «داء الخرسانة» الذي أصاب النقابات الألمانية.

(1) Georges Lefranc، le Syndica–lisme Dans le Monde، Paris، P. U. F.، 1958.

(2) Marcello Musto، Pour lire la Première Internationale، Paris، les Editions Sociale، 2022..

(3) Georges Lefranc، le Syndica–lisme Dans le Monde، Paris، P. U. F.، 1958.

(4) Ibid.

(5) Parti Social–Démocrate Allemand، Rapport sur le Congrès de Cologne 1893، Berlin، 1893.

(6) Wilhelm Liebknecht، Les syndicats et l'action politique، le journal Le Social–démocrate، 1869.

(7) Karl Kautsky، Politique et Syndicats، Paris، Hachette Livre، 1903.

(8) Édouard Dolléans، Histoire du mouvement ouvrier Tome II 1871–1936، Paris، Armand Colin، 1939. (×

) شتيفان بورن زعيم اشتراكي ونقابي ماركسي ألماني

(××) فرديناند أوغست بيبل سياسي اشتراكي وكاتب وخطيب ألماني اشتهر بكونه واحدًا من مؤسسي حزب العمال.

(×××) يوهانس ساسنباخ زعيمٌ نقابيٌ وسياسيٌ ألمانيٌ.

الطبقة العاملة والقضية الفلسطينية

يعد تطبيع العلاقات الرسمية بين النظام القائم بالمغرب والكيان الصهيوني خيانة كبرى للشعب المغربي عموما وللطبقة العاملة على وجه الخصوص، وبالتالي لايمكن اختزال أو تغييب دورها في قلب معركة إسقاط التطبيع بالبلاد مع مكانتها الحاسمة في سيرورة الإنتاج وصناعة الثروة بباقي بلدان العالم على طول الخريطة.

يوسف أحا

انطلاقا من هنا يمكن طرح تساؤل جوهري: أي طبقة عاملة في خدمة التحرر الوطني والبناء الديمقراطي ذي الأفق الإشتركي من أجل مشروعية القضية الفلسطينية؟

للجواب عن الإشكال المركزي لابد لنا من الإحاطة بأسئلة محورية من زوايا مختلفة لتدقيق الصورة أكثر وتقريبها، ومنها:

في جهة أن الطبقة العاملة عبر العالم ومواقفها الراسخة التقدمية من القضية الفلسطينية واستمرارها الدائم في دعم القضايا الوطنية وقيادتها لمناهضة الرأسمالية والإمبريالية لوضع أسس البديل الاشتراكي.

وبالضفة الأخرى نرى أن الطبقة العاملة متواجدة بالشركات ومعامل صناعة الأسلحة المدمرة وحاضرة بقوة في عملية نقل الأسلحة عبر القارات المتعلقة برسو سفن محملة بالعتاد الحربي الصهيوني لإبادة الشعب الفلسطيني، مما يحيلنا بشكل مباشر على ضرورة فضح توجهات الشركات المصنعة للسلاح المدمرة لمستقبل الشعوب، ولضمان إفلاسها وتجريدها من الهيمنة من المفروض البحث عن حلول لوضع العاملات والعمال العاملين لصالحها بشرط القطع مع التوجهات العدوانية ضد الشعوب أولهم الشعب الفلسطيني.

ما يوجهنا بأن هنالك تناقض صارخ بين طبقة عاملة منتجة للثروة لضمان العيش والاستمرارية (إنتاجية صناعية أو فلاحية أو خدماتية أو استهلاكية)في ظل الرأسمالية سواء تحت وطأة التبعية أو المحورية بالمراكز الرأسمالية، بالمقابل طبقة عاملة يتم توريطها بهدف الدمار والتخريب لخدمة الهمجية وانعدام الاستقرار والحروب بقيادة الرأسمالية العالمية، وقاسمهما المشترك المفروض عليهما إنتاج فائض القيمة والربح السريع لمصلحة الجشع الرأسمالي في ظل غياب مشروع اشتراكي حقيقي وصحيح منذ انهيار تجربة الاتحاد السوفياتي وفشل أوربا الغربية وإضعاف الدور الصيني.....

×الطبقة العاملة في المواجهة المباشرة مع الكيان الصهيوني:

إن النضالات العمالية بالقطاعات الاستراتيجية دفاعا عن الشعب الفلسطيني ليست مجرد ردود أفعال لحظية، وإنما هي مواجهة شاملة دعما للمقاومة الفلسطينية بالمضمون الطبقي بشكل أو آخر، والأدلة تابثة وواضحة كما شروق الشمس، عندما نتحدث أو نتّكر مثلا الرفض الشعبي المغربي لرسو السفن الصهيونية المحملة بالأسلحة والعتاد الاستخباراتي الصهيوني بميناءي البيضاء وطنجة وما تبعه من وعي طبقي بخطورة هذه الخيانات مصحوبة بالنضالات العمالية لاستنكار شديد للإجراء التطبيعي، ناهيك عن التحركات العمالية الجريئة بالموانئ الإيطالية، والصرخة العمالية ونضالات العمال في بريطانيا، والتضامن الواسع مع غزة

إن النضالات العمالية بالقطاعات الاستراتيجية دفاعا عن الشعب الفلسطيني ليست مجرد ردود أفعال لحظية، وإنما هي مواجهة شاملة دعما للمقاومة الفلسطينية بالمضمون الطبقي بشكل أو آخر، والأدلة تابثة وواضحة كما شروق الشمس، عندما نتحدث أو نتّكر مثلا الرفض الشعبي المغربي لرسو السفن الصهيونية المحملة بالأسلحة والعتاد الاستخباراتي الصهيوني بميناءي البيضاء وطنجة

إضافة للتحركات الإسبانية ...وبباقي بلدان أروبا والمنطقة المغاربية المهددة بوقف الإنتاج والنقل التجاري خاصة بعد الإعلان في الرابع من شتنبر الماضي لسنة 2025عن انطلاق أسطول الصمود والتحدي لكسر الحصار عن غزة الأبية مما سيزكي ولامحالة أن الطبقة العاملة سترفض كل المخططات الاستعمارية.

إن المعارك العمالية والنقابية الجادة لا تخلو مطلقا من المطالبة بتحرير فلسطين على كامل ترابها وعاصمتها القدس، بل تجعلها من القضايا الثابتة، ويتمثل هذا في سياق نضالات الطبقة العاملة من أجل الضغط لتحقيق مطالبها في بلدانها حتى في عقر الدول الرأسمالية.

×الطبقة العاملة والتضامن الأممي:

إن لم تنخرط الطبقة العاملة لمناهضة الرأسمال ببلدانها في النضال، لن تتقدم خطوة واحدة في تحريرها من قبضة البورجوازية المتعفنة مما يتطلب منها تعميق التضامن الأممي مع تكثيف الجهود لمناهضة الكيان الصهيوني مما يعبد الطريق لإسناد الشعب الفلسطيني وقواه الوطنية المتمثلة في المقاومة الباسلة ضد الثالوث الخطير على الانسانية وهو الامبريالية الغربية والصهيونية الإجرامية والرجعية العربية.

أمام هذا ستجد الطبقة العاملة ذاتها بين سندان الاستغلال البورجوازي والكومبرادوري ومطرقة الجنون الاستعماري وفتيل الحروب ونيرانها القاتلة.

ويعتبر طوفان الأقصى ليوم 7شتنبر 2023 مدخلا متقدما لتعزيز التضامن العمالي الأممي وتعميقه بين نضالاتها بهدف تحقيق مطالبها النقابية والاقتصادية وانفضاح المناورات التي تحاك ضد العمال والعاملات في السر والعلن، حيث يبقى التضامن مع الطبقة العاملة الفلسطينية من بين أهم القضايا المطروحة بالرغم من ضعف التنسيق الميداني فيما بينها وشبه غياب مبادرات عملية تبرز موقع المنتجين للثروة بمختلف مواقع الإنتاج.

ما يمكن استنتاجه اليوم أن الطبقة العاملة بقوتها تستطيع تقديم الأفضل للقضية الفلسطينية وضغطها بقوة عملها التي تملك في مواجهة البورجوازية الرأسمالية المدعمة للكيان الصهيوني وحلفائه والمطبعين معه جد وارد عن طريق سحب البساط تحت أقدام الانطفائيين المتخاذلين وأصحاب مصالح المال والأعمال ومن يهمهم الربح بكل الطرق ولو على جثامين الشعوب بما فيهم الشعب الفلسطيني المسلوب من أبسط حقوقه، مما يفرض على الطبقة العاملة على مستوى مواقع التواجد وكل مناصريها الملتحمين بقضاياها تبني قضية تحرير الشعوب من الاستعمار الاقتصادي أو العسكري على حد السواء لحماية العالم من الدمار.

المراقبة الشعبية لآلة الدولة تبشر بثورة اجتماعية

كريم لحسن

يمر المغرب في الوقت الراهن بأوضاع بالغة التعقيد وخطيرة تتجاوز حدة الأزمات السابقة من حيث طبيعتها ومدى حجمها وتمرحلها الذي وصل إلى مراحله الأخيرة، والتي تتزامن مع مرحلة النيوليبرالية المتأزمة، ويمكن توصيفها بكونها وصلت مديات متطورة قد لا يسمح لها بالتنفيس عنها أو إعادة إنتاج نفسها مرة أخرى. ولأن النزيف لا يمكن توقيفه بالطرق والأشكال السابقة وفق تعاطي الدولة المخزنية مع الأزمات التي مرت منها لأنها اليوم استنفذت كل أوراقها ولم يعد لها هامش كبير للمناورة، مع ما يحدث الآن من تزايد الرفض الشعبي للسياسات الاقتصادية والاجتماعية اللاشعبية التي أوصلت الشعب المغربي بغالبيته إلى قعر الفقر والبؤس وتدهور شامل للحياة الاجتماعية والقيمية، حيث تغير مستوى العيش بكثير بفعل ما أنتجته الأزمة البنيوية المركبة التي دخل فيها المغرب منذ مرحلة الاستقلال الشكلي، و توجه المغرب إلى التبعية للمتروبول الرأسمالي، مما حكم على هذا التوجه بالإفلاس التام، وانتهت كل المشاريع والمخططات التي هندس لها إلى الفشل الذريع وبوار ما يوازيها من مؤسسات رسمية. وبحكم الارتباط الوثيق بين البنيات الإدارية والحكومية والمؤسساتية التي ترعى المشاريع الإصلاحية والتنموية، يصعب إيجاد الحلول والإصلاح، لأنها تحتاج إلى إرادة الحل الجذري وهو الحلقة المفقودة في عملية الإصلاح والحل، لأن حجم الأزمة عظيم وطرق حلولها التقليدية لا تجدي ولا تنفع، وبالتالي فالإصلاحات المتمرحلة والتحديث المتدرج غير قادر، لكون آليات الدولة ومؤسساتها بمختلف أشكالها عاجزة وغير فعالة، لأنها مقيدة بسلاسل الهندسة اللبيرالية عبر البرامج الموضوعة من طرف المؤسسات الامبريالية والتي قطعت الدولة المخزنية مراحل جد متقدمة لا تسمح لها بالتراجع عنها أو توقيفها، لأن خضوع الدولة لها قزمها إلى الحد الذي فقدت بموجبه السيادة الاقتصادية والقرار السياسي. هذا على مستوى قرارات الدولة خارجيا أما محليا (الداخل)، فقد فقدت الدولة القوة التي يمكن أن تؤمن لها القدرة على الحلول وإمكانية المواجهة بإعادة الروح للمؤسسات الرسمية بتعديل البرامج النيوليبرالية ببرامج وطنية من صلب الأحزاب السياسية الجذرية، والأحزاب المستقلة عن الدولة ومعها النقابات والطبقات الشعبية. هذه هي العوامل التي تحدث التوازنات في العلاقات السياسية والاقتصادية مع القوى الضاغطة (القوى الامبريالية ومؤسساتها المالية والتجارية) التي أصبحت تتحكم في الشعوب وعبر وكلائها المحليين البرجوازيين المتنفذين والمسيطرين الحكوميين الذين حولوا الدولة لخدمة مصالح الرأسمال الامبريالي والمحلي (التحالف الطبقي السائد).

ولفهم واستيعاب ما يجري في الوقت الراهن، لا يمكن فصل وعزل المستوى الاقتصادي عن المستوى السياسي لكونه مجالا موجها ومتحكما في السياسي، فهو الذي ينشطه ويوجهه بالطريقة التي هندست له، وبالطبع معه الأبعاد الاجتماعية والثقافية التي تتظافر جميعها وتشكل البنية الفوقية للرأسمال والأيديولوجية التي تكرس السيطرة. ولهذا فكل تحليل أوفهم يبعد ويقصي العامل الاقتصادي باعتباره جوهر الأزمة في علاقته بالسياسي، يصب في الطرح السطحي الإصلاحي من داخل البنية المتأزمة، والذي لا يقدم ولا يؤخر شيئا ويبقى خطابا للإقناع ليس إلا، ويلوك هذا الخطاب أجهزة الدولة المتحكمة والنخب السياسية المتمرغة والمفلسة، نظرا لحجم الكوارث التي أنتجتها مخططات النيوليبرالية وسياسة الدولة وما يحفها من فساد إداري ومالي لم تعد الطبقات الشعبية تتحمله، بكونه يفوق طاقة التحمل، وامتد مفعوله على ممر الأجيال التي تبين لها وبالملموس أن لا أفق في الانتقال من الأزمة أو الخروج منها. فما يتجسد الآن هو توسع قاعدة الطبقات الشعبية والكادحين، حيث ينتج عنها التهميش والفقر والبؤس والجهل والظواهر السلبية، وتزداد الهوة بين التباينات الطبقية ومن الجهة الأخرى كمشة من الأوليغارشيين والمنتفعين وبقايا الإقطاع التي استحوذت على الثروة والدولة لحماية مصالح الرأسمال.

إن الدولة تعيش حاليا تحت رحمة النيوليبرالية وحمايتها، لأنها فقدت القدرة على الإرادة وكثيرا من مقوماتها الداخلية في صناعة القرار المستقل، فطبيعة الدولة النيوليبرالية التابعة والمرتبطة بالرأسمال الامبريالي أصبحت لا تملك إلا القوة الردعية والقمعية التي تخدم بها مصالح البرجوازية/ الرسمال العالمي لقمع الجماهير الشعبية والكادحة والهيئات السياسية والنقابية التي ترفض وتعارض سياسة الدولة، لأنها وبكل بساطة أصبحت تنظم هذه الهيمنة والاستغلال، ولأنها أيضا تخلت عن وظائفها في المجتمع، وتخلت عن السيادة الاقتصادية وسيادة القرار السياسي واعتمدت الخط السياسي المتوحش الموجه من طرف الامبريالية وذلك عبر مراحل متسلسلة وتخضع لسياسة متعددة الابعاد سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.

فعلى المستوى الاقتصادي تخلت الدولة عن القطاعات الصناعية والإنتاجية والمنجمية لفائدة الخواص، وفوتت القطاعات الاجتماعية الخدماتية الحيوية وهي صلب الدولة حيث كانت تقدم خدمات مجانية لعموم الطبقات الشعبية، وتحولت الى سلعة في السوق البنكية. وفيما يرتبط بالمجال الثقافي اختفت البرامج السياسية والثقافية المستقلة التي كانت تساهم في تأسيس الوعي السياسي والثقافي وتمتين وتوطيد الهوية للشعب. وبالمقابل هيمنت وسادت ثقافة الاستهلاك والميوعة البرجوازية. وعلى الصعيد السياسي أصبحت المؤسسات المرتبطة بالدولة المخزنية وما عرفته من صيرورات الإصلاحات المستمرة التي كانت الدولة المخزنية تقوم بها في مسعى التحديث وتحقيق الديموقراطية المزعومة ومنها المؤسسات الحكومية والبرلمان واجهة ديموقراطية البرجوازية المقنعة التي تمارس عبرها ديكتاتوريتها على باقي طبقات الشعب وإيهام الشعب بانعدام الطبقات والتباينات داخل المجتمع.

وباستمرار السياسة اللاشعبية المكرسة توازيها ردات فعل شعبية تسائل الدولة عن حالها وأحوالها وتطالب بحقوقها ونصيبها من خيرات الدولة، لأن الجماهير الشعبية فقدت الثقة في الدولة ومؤسساتها المختلفة وآلياتها بحكم حجة الواقع والمعيش اليومي. ويحدث هذا الرفض الشعبي بعد محاصرة الأصوات المعبرة عنهم من إعلام وصحافة ومنظمات حقوقية ومحاصرة الأحزاب الاشتراكية والتيارات الراديكالية لعزلها عن هذه القواعد التي تنتمي للطبقات الكادحة والعمالية والزراعية، وسكان المناطق المهمشة، كل هذا أدى إلى تشكل وعي عفوي وجنيني ينمو ويتوسع بتوسع التهميش والظلم والاستبداد، ويتبلور في أشكال احتجاجية وحراكات جماهيرية شعبية وباستمرار الأوضاع على حالها واعتماد الحلول الترقيعية وبعض المسكنات. ينتج عن هذه المطالب والحركات الاحتجاجية وعي وتسييس متصاعد لكل القوى الاجتماعية والجماهير الكادحة، ويكتسي طابعا احتجاجيا وسلميا يرفض الواقع المعاش، ويثور ضد الظروف المزرية ويطالب بتحسين الأوضاع والواقع أمام فشل كل الأحزاب البرجوازية والأوليغارشية التي تقوم بوظائف الدولة في إيجاد الحلول لأن الأحزاب اليسارية التقدمية ليس لها وزن سياسي كبير بسبب تشتتها وتباعدها مما أفقدها القوة على أن تكون هي القوة التي يمكن أن توقف هذه السياسات اللاشعبية والطبقية التي تقودها الدولة المخزنية. وعبر هذه

النضالات وصيرورتها وتنوعها وانتشارها، اكتسبت الجماهير الشعبية وبكل فئاتها وعيا تاما بضرورة الدفاع عن حقوقها، وبدأت تتشكل لها مطالب تعبر وتطالب من خلالها بمراقبة آلة الدولة ومحاسبتها، لأنها أدركت تمام الإدراك حجم التهميش والتخلف أمام الصورة ا لتي تقدمها الدولة في تسويقها لنجاحاتها وهي الصورة التي تسوقها المؤسسات المالية الدولية.

وأمام هذا التناقض الصارخ تشكل وعي مقاوم ومناهض يدين ويرفض ما تقوم به الدولة عبر آلياتها الحكومية والسياسية بكونها فشلت فشلا ذريعا أمام حل معضلة التنمية والديموقراطية،

وأصبحت هذه الاحتجاجات تتأطر بشكل مستقل ومتضامن مع الأشكال الاحتجاجية، وهذا ما يخيف الدولة حيث أصبحت موضع مساءلة عن فشلها. إنها لحظة مراقبة شعبية للدولة

وهذا يبشر بثورة اجتماعية تلوح في الأفق، تنتظر استجماع القوة لجبهات الدفاع الذاتي لفرض مطالبها، لأن الاستجابة لمطالب الشعب تحتاج الى إرادة سياسية قوية تقتضي إيقاف نزيف

الأزمة، وهذ يتطلب قوة سياسية تتبنى قضايا اجتماعية، ولن يتحقق هذا المطلب إلا بتحرير الدولة المخزنية من كماشة الامبريالية التي سيطرت عليها بالكامل، وأصبحت الشركات الدولية والمحلية هي الموجهة للخط السياسي عبر وسائطها وعبر الأحزاب البرجوازية والأحزاب الموظفة لهذه الغاية. وبالتالي فالحل يحتاج إلى فعل سياسي، يحتاج إلى إرادة ترتكز على سيادة شعبية وهو الأمر الذي لن يتكرر على شاكلة ما قامت به إبان حركة 20فبراير، فبرامج النيوليبرالية فرضت واقعا أكثر تعقيدا بالنسبة لآلة الدولة، وهو الدرس الذي على اليسار أن يتقرب منه لا أن يتقرب إلى الدولة لأن النيوليبرالية تحمى من يحمى مصالحها.

الأزمة، وهذ يتطلب قوة سياسية تتبنى قضايا اجتماعية، ولن يتحقق هذا المطلب إلا بتحرير الدولة المخزنية من كماشة الامبريالية التي سيطرت عليها بالكامل، وأصبحت الشركات الدولية والمحلية هي الموجهة للخط السياسي عبر وسائطها وعبر الأحزاب البرجوازية والأحزاب الموظفة لهذه الغاية. وبالتالي فالحل يحتاج إلى فعل سياسي، يحتاج إلى إرادة ترتكز على سيادة شعبية وهو الأمر الذي لن يتكرر على شاكلة ما قامت به إبان حركة 20فبراير، فبرامج النيوليبرالية فرضت واقعا أكثر تعقيدا بالنسبة لآلة الدولة، وهو الدرس الذي على اليسار أن يتقرب منه لا أن يتقرب إلى الدولة لأن النيوليبرالية تحمى من يحمى مصالحها.

الصحة: انهيار المنظومة العمومية لصالح تنامي اخطبوط القطاع الخاص

يقول المغاربة مثالا قد يكون معبرا عن السياسة العرجاء للدولة المخزنية، «اش خاصك العريان، خاتم امولاي» ،ففي الوقت الذي يعاني فيه المغرب من خصاص مهول في الخدمات الاجتماعية من تعليم جيد وخدمات صحة كافية وملائمة للمتطلبات وجيد وتشغيل الأعداد المتزايدة سنويا من الشباب ،تنبري الدولة إلى الاهتمام ببناء ملاعب رياضية تفوق الحاجة إليها مستقبلا وقد تصبح عالة على المال العام بعد نهاية التظاهرات التي أقيمت من اجلها. وضع فجر حركة شبابية تطور وعيها و تخرج إلى الشارع للتعبير والمطالبةبالاهتمام بالحاجات الحقيقية والحيوية وذات الأولوية بالنسبة للشعب المغربي ،وعلى رأسها خدمات صحية عمومية كافية وملائمة .

هذه الأخيرة التي تتميز بتدهور خطير ،يتجسد واقعيا بغياب او نقص شديد في الأطر الطبية والتمريضية وفي التجهيزات الضرورية بل حتى في ابسط الادوات والمواد التي تحتاجها التدخلات الاستشفائية والعلاجية بسبب ضعف الاعتمادات العمومية وسوء التدبير والفساد ،مما يدفع ملايين المغاربة إلى الاستنكاف عن طلب الخدمات في المؤسسات الصحية العمومية ،والالتجاء إما إلى القطاع الخاص بالنسبة لمن له بعض الإمكانات ليجد نفسه بين يدي مافيا المصحات الخاصة ، او اللجوء إلى الطب التقليدي والشعوذة،او ترك الحالةتتدهور لتؤدي إلى الوفاة ،ولعل ماحدث في اغادير مثال صارخ على انهيار المنظومة الصحية العمومية. هذا في الوقت الذي تصرف فيه الملايير بسخاء في مجالات ليست ذات أولوية وحيوية بالنسبة لوضع دولة في حالة المغرب. والاعتماد على القروض التي سيكون على الشعب المغربي أداؤها مستقبلا . وفي سياق هذه الوضعية تتبادل الاتهامات بين المسؤولين الحكوميين وبين المديرين والمتدخلين المباشرين في المؤسسات الصحية .

فما مسؤولية السياسات العمومية في هذا الوضع؟ و هل يرتبط الوضع فقط باختلال التدبير المباشر للصحة العمومية؟

وما الهدف الحقيقي من تشجيع القطاع الخاص ودور ذلك في انحسار بل وتدهور القطاع الصحي العمومي؟

أسئلة ستحاول مقالات ملف هذا العدد من الجريدة الإحاطة بها من مختلف الجوانب للمساهمة كوسيلة إعلام في مواجهة التضليل الإعلامي الرسمي ومحاولات تحريف مطالب الحراك الشبابي .

السياسات النيوليبرالية وأزمات الخدمات العمومية بالمغرب: إفلاس النظام الصحي نموذجا

محمد شويا

مقدمة:

تفاقمت أزمات الرأسمالية العالمية خلال الربع الأخير من القرن الماضي: أزمة الطاقة وتوسع بؤر التوتر في الشرق الأوسط حرب أكتوبر 1973 حرب أفغانستان 1979 والثورة الإيرانية 1979 الحرب الأهلية في لبنان 1975 واجتياح الكيان الصهيوني لبيروت 1982 واحتدام الحرب الباردة وبداية تفكك المعسكر الشرقي ثم الهزات الاجتماعية الكبرى في دول المركز ماي في فرنسا 1968.. وللجواب على هذه الأزمات والتناقضات اندفعت الرأسمالية العالمية بدول المركز إلى مزيد من التطرف والتوحش ومع العولمة أصبحت أكثر افتراسا في الدول الطرفية كالمغرب.. هذا ما تم التعبير عنه بالانتقال إلى النيوليبرالية مع الرئيس رونالد ريغان بالولايات المتحدة الأمريكية ومارغريت تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا والاشتراكية الديمقراطية مع فرانسوا ميتران بفرنسا..

يرى الفيلسوف الاجتماعي الفرنسي Michel Foucault أن الانتقال إلى النيوليبرالية كان

إعلانا عن تآكل وانهيار الدولة الراعية أو ما سماه فوكو بالتوافق الطبقي بين الرأسمال والعمل والذي لم يكن أبدا لصالح الطبقة العاملة كما يزعم البعض، فالعمال كانوا يساهمون أكثر في نظام الرعاية او الحماية الاجتماعية والبورجوازية تستفيد أكثر سياسيا وماديا...

وميشال فوكو كيساري لا يرى أن الدولة الليبرالية بدأت تنسحب من قطاع الخدمات الاجتماعية الصحة والتعليم والتقاعد والشغل والسكن.. بل ستعمل على تمديد سلطتها على الخدمات ولبررتها liberaliser ، يعني تمديد قوانين السوق وسلطته على الخدمات الاجتماعية في معايير منظمة التجارة العالمية 1989 ...

وفي بلدنا بدأ نقاش الخدمات الاجتماعية في نفس السياق العالمي، أي الهجوم النيوليبرالي على الخدمات العمومية التي كانت منهكة اصلا تحت سلطة الرأسمال التبعي ...

بدأ الهجوم النيوليبرالي على الخدمات الاجتماعية الأساسية في بلدنا انطلاقا من بدايات تطبيق سياسات التقويم الهيكلي 1983 الذي تم فرضه من المراكز المالية العالمية عبر شروط قاسية جاءت من خلفية فلسفية نيوليبرالية تعتبر الإنفاق على الخدمات العمومية في التعليم والصحة والتوظيف عبئا على الميزانية والمالية العامة عموما وعائقا كبيرا أمام الانفتاح الاقتصادي وتطبيق شروط المانحين في خدمة المديونية الخارجية وامتداد النفوذ النيوليبرالي عبر الاستثمار وضم المغرب في اتفاقية الغات وبعدها إخضاعه لمعايير منظمة التجارة العالمية L'OCI انطلاقا من سنة 1989 ...

إذا كانت النيوليبرالية قد عصفت بالدولة الراعية في دول المركز الرأسمالي وأفقرت الطبقات المتوسطة وهددت السلم الاجتماعي، فإن وقعها كان أشد قساوة على المجتمعات في الدول الطرفية حيث الأنظمة التبعية ومنها بلدنا الذي ظل تلميذا نجيبا في تطبيق وصفات المراكز المالية العالمية على مقدراتها ومقومات سيادتنا الغذائية والدوائية والتعليمية وحقوقنا في الشغل والسكن اللائق والنقل، فكانت انتفاضات شعبية قوية من أجل العيش الكريم هزت أركان النظام التبعي 20 يونيو 1981 ثم يناير 1984 ثم 14 دجنبر 1990 ، أعقبها صعود جماهيري واسع وقوي نسائي وشبيبي وشعبي من الفلاحين والعمال والكادحين، ثم التعبيرات المجالية: ساكنة إفني وصفرو وحراك جرادة والريف ثم حراك سكان البوادي والهوامش: ايت بوكماز وهي مستمرة إلى اليوم مع جيلZ ....

في هذه الورقة سنتطرق لقراءة في السياسات العمومية في مجال الصحة العمومية كمحور أول ثم محور ثاني نلامس فيه تجليات إفلاس المنظومة الصحية المغربية.

1 - المحورالاول : قراءة في السياسات والاختيارات العمومية في قطاع الصحة بالمغرب :

ا+ الاختيارات والسياسات العمومية في مجال الصحة:

تدعي الحكومات المتعاقبة منذ سياسة التقويم الهيكلي 1983 والى اليوم انها تهدف إلى تعميم التغطية الصحية الشاملة ففي نظام رميد RA-MED ظل عدد المشمولين بالتغطية الصحية لا يتعدى 8 مليون الى حدود 2021 وقد فشل هذا النظام بسبب عدة عوامل ابرزها مشكل التمويل حيث لازالت بذمة الحكومات المتعاقبة 25 مليار درهم لفائدة المستشفيات الجامعية والتي اضطرت حكومة العثماني سنة 2019 الى بيعها لصندوق الإيداع والتدبير الذي مولها باموال الCMR المازوم هو ايضا حسب زعم الحكومة ثم عادت واكترتها منها دون ان تؤدي واجبات الكراء الى اليوم ... ثم سياسة تثمين الموارد البشرية ومع ذلك لازال 600 طبيب يهاجرون الى الخارج سنويا ثم تأهيل العرض الصحي والحوكمة الصحية وذلك من خلال تجديد القوانين وتفعيل ورش الجهوية المتقدمة والشراكات مع القطاع الخاص وحسب الحكومة الاهداف المتوخاة ضمان الحق في الصحة والوصول العادل للخدمات الصحية وتقليص الاختلالات المجالية باعداد البنيات والفضاءات والتجهيزات الصحية...

ب + قراءة في السياسات العمومية الصحية:

لفهم السياسات العمومية في الصحة لابد من وضعها في السياق النيوليبرالي المعولم اليوم ... النيوليبرالية مبنية على المنافسة والفردانية وهذه هي معايير السوق. السياسات الإجتماعية النيوليبرالية حسب Michel Foucault مبنية على المسؤولية الفردية وعلى الخوصصة، فالفرد عليه أن يحمي نفسه بنفسه من المخاطر كالبطالة والمرض والتقاعد برأسملته وتوفيره capita- lisation et son épargne عوض التضامن الاجتماعي.

يرى أيضا الفرد كشركة ذات بعد اقتصادي ثم إن الحوكمة النيوليبرالية لا تعني تملص الدولة من التدخل في الحماية الاجتماعية، بل يجب أن تتدخل في بنيية وتوسيع مجال السوق struc- turation et étendre وضمان ظروف المنافسة، يعني الخدمات الاجتماعية تصبح marchan- dise سلعة كما تعمل الدولة النيوليبرالية على تأطير تفويض الخدمات الصحية أو خوصصتها عبر آليات قانونية ومؤسساتية ... وفي هذا التوجه وضعت الدولة القانون الإطار رقم 06-22 الذي يضمن للمواطنين كلهم الحق في الولوج إلى خدمات صحية جيدة وفورية سواء في القطاع الخاص والعام. لذلك الهدف من التغطية الصحية الشاملة ليس هو ضمان العلاجات لكل المغاربة بالقدر الذي يهدف إلى ضمان أكبر عدد من الزبناء للمصحات الخاصة على حساب المستشفيات العمومية التي تم بيعها وفي الطريق الى التصفية النهائية فيما يسمى طرق التمويل المبتكرة ...ولضمان حسن التمويل لجأت الدولة إلى دمج الكنوبس مع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، يعني الموظفون والأجراء من سيؤدون على الفقراء والمعدمين مما يدفع هذه الصناديق إلى الإفلاس قريبا كما جرى لصندوق المقاصة... كما ينص القانون الإطار هذا على إعادة النظر في القانون الأساسي لرجال ونساء الصحة في إطار المجموعات الصحية الترابية، النظام الأساسي يعتمد التشغيل بالعقدة لمدة ثلاث سنوات فقط ويربط الأجر والترقية بالمردودية وسد الخصاص ...

2 - المحور الثاني : تجليات إفلاس المنظومة الصحية المغربية :

يتجلى إفلاس المنظومة في قوانينها التراجعية وفي ضعف التمويل والخوصصة والتسليع والفساد ونقص الموارد البشرية وغلاء الأدوية والتدخلات الطبية وغياب الدولة عن مهامها في الحماية الاجتماعية:

+الموارد البشرية : يبلغ عدد الأطباء بالمغرب 30 ألف طبيب وطبيبة، أي بمعدل 7،3 طبيب لكل 10000 نسمة وهو دون المعايير الدولية التي تقول ب45 طبيب لكل 10000 نسمة .. ويبلغ عدد الممرضين والممرضات 41600 سنة 2025 أي بمعدل 1،1 ممرض لكل 1000 نسمة وهو دون المعدل العالمي 3،86 ممرض لكل ألف نسمة وبالنسبة للأطر المساعدة والتقنية مجموعهم 17597 ما يمثل 19% من مجموع أطر الصحة.. هذه الأطر كلها غير موزعة ومنتشرة وفق عدالة مجالية منصفة لساكنة البادية والأحياء المهمشة..

+تمويل قطاع الصحة : بلغت ميزانية وزارة الصحة خلال 2025في القانون المالي 32،6 مليار درهم ولم تتعد 16،331 مليار درهم، وتحدد منظمة الصحة العالمية تخصيص بين 12%-20 من الميزانية العامة أي 6% من الناتج الوطني الخام في المغرب 5،8%. أما العبء على الأسر فتصل تكلفة الإنفاق على الصحة 50،7 وهذا فوق الطاقة الشرائية للأسرة المغربية المعدل العالمي 13%..

+ تكلفة العلاج والدواء لدى الأسر المغربية : هناك ارتفاع كبير جدا في أثمنة بعض الأدوية والتدخلات الجراحية والإقامة والإسعاف والإنعاش لا تستطيع لها الاسر سبيلا حتى بالنسبة لحاملي بطاقة كنوبس أو الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بحيث نجد الفحص مثلا عند اختصاصي ب 300 درهم ولا يعوض عنه في كنوبس إلا ب120 درهما وفي الطب العام فقط 80 درهما.

+ عدد وفيات النساء أثناء الحمل أو الوضع وعدد الأطفال : بلغت الوفيات في النساء الحوامل 111 وفاة لكل 100000امرأة في المناطق القروية و45 حالة وفاة في المدن ... أما وفيات الأطفال أقل من 5سنوات، فلازال المعدل مرتفعا 5000 طفل سنويا.

+الفساد في قطاع الصحة : قطاع الصحة ضرب مثلا شرودا في الفساد فهو يخترق صفقات الأدوية والأجهزة والصيانة والحراسة والنظافة، كما أن الفساد مستشري في التجارب الإكلينيكية وصفقات البناء وما يتعلق بالتكوين الأكاديمي واشتغال جزء كبير من الطاقم الطبي والممرضين والتقنيين في السوق السوداء ويتركون مرضاهم في المستشفى العمومي ...

منظومة صحية موبوءة تحتضر....

بلغة الطب نستطيع القول إن منظومتنا الصحية مريضة، معتلة، موبوءة، في وضعية حرجة للغاية وتحتاج لعمليات جراحية فورية لاستئصال مسببات إصابتها بالعديد من الأمراض المزمنة التي جعلتها متهالكة للغاية؛
ومن بين الأمراض التي تفتك بمنظومتنا الصحية، بشكل تصاعدي، عبر عقود من الزمن، نستطيع أن نرصد، بلغة الأرقام التي تتكلم عن نفسها، على سبيل الذكر لا الحصر، ما يلي:

عبد السلام العسال

- النقص الحاد والملحوظ في البنيات التحتية من مستشفيات ومستوصفات ومراكز صحية:

لا توجد بالمغرب إلا خمسة مستشفيات جامعية تفتقر إلى المواصفات الدولية لمفهوم المستشفى الجامعي (نقص حاد في: الطاقة الاستيعابية، التخصصات، المختبرات، أجهزة الأشعة، الفحص بالصدى، ومختلف التجهيزات الطبية الأخرى، الموارد البشرية، الخدمات الطبية، المعاملات المهنية الإنسانية...)، وتوجد هذه المستشفيات بمدن الرباط، الدار البيضاء، فاس، مراكش، وجدة، وهذا العدد لا يغطي مجموع كليات الطب والصيدلة وطب الأسنان، حيث أن ستة كليات للطب من أصل 11، لا يوجد بها أو قربها مستشفى جامعي، بكل من مدن أكادير، طنجة، العيون، الراشيدية، بني ملال، كلميم، ما يجعل أطباء الغد بهذه الكليات يقيمون تداريبهم الاستشفائية ودراساتهم التطبيقية، في أحسن الحالات، في مستشفيات إقليمية أو محلية أقل ما يمكن أن توصف به أنها أقرب إلى الإسطبلات منها إلى المستشفيات، ليس فقط على مستوى بناياتها المهترئة، ولكن أيضا على مستوى ما يعمها من أزبال وروائح كريهة وأوساخ، مما حولها إلى قبلة للكلاب والقطط الضالة ومرتعا لبعض المتسكعين والمشردين.

كما لا يتوفر المغرب إلا على حوالي 3720 مؤسسة عمومية للرعاية الصحية (مستوصفات ومراكز صحية)، أغلبها يعاني من نقص مهول في الموارد البشرية وفي التجهيزات والمعدات الطبية، بينما لا يتجاوز عدد المستشفيات العمومية الجهوية والإقليمية حوالي 176 مستشفى، وهذا العدد القليل من المستشفيات والمستوصفات والمراكز الصحية، مقارنة بعدد سكان المغرب، مع الأخذ بعين الاعتبار سوء توزيعها مجاليا وافتقادها إلى التجهيزات والموارد البشرية، هو ما يجعل خدماتها الطبية تكاد تكون منعدمة، وكنتيجة لذلك فإن المغرب يعاني من نقص حاد في عدد الأسِرَّة بما لا يقل كحد أدنى على 32 ألف سرير، هذا دون الحديث عن ضعف صيانة الأسِرَّة والتجهيزات الموجودة على علاتها، ودون الحديث عن الفساد المستشري في المنظومة الصحية ككل ما يصعب عملية الولوج إلى العلاج بالنسبة للطبقات الفقيرة والمعوزة.

- النقص المهول في الموارد البشرية وسوء توزيعها مجاليا:

لا يوجد في المغرب إلا حوالي 15000 طبيب، حسب تقرير صادر عن المندوبية السامية للتخطيط وهو ما يعادل نسبة طبيب واحد لكل 2400 نسمة (حوالي 0.4 طبيب لكل ألف نسمة) في بلد يتجاوز عدد سكانه حوالي 36 مليون نسمة، بينما معيار منظمة الصحة العالمية يشترط توفير 2.5 طبيب لكل ألف نسمة، ومن جهة أخرى لا يتوفر المغرب إلا على 39000 إطار ممرض، ما يعادل 4.25 ممرض لكل 10000 نسمة، في حين توصي منظمة الصحة العالمية بألا تقل النسبة على 60 ممرضا لكل 10000 نسمة (الفرق مهول)، وإذا انطلقنا من توصيات منظمة الصحة العالمية، فإن المغرب يعاني من خصاص في الأطباء والممرضين يتجاوز 32 ألف طبيب حاليا، وهذا الرقم يرتقب أن يرتفع إلى 53000 طبيب بحلول سنة 2035، بينما يسجل الخصاص في فئة الممرضين في حوالي 36000 ممرض، وذلك لتغطية الحد الأدنى المتعارف عليه عالميا، يضاف إلى ذاك سوء التوزيع المجالي لما هو موجود من أطباء على قلتهم، حيث تستحوذ أربع جهات هي الدار البيضاء ومراكش والرباط والشمال على أزيد من نصف عدد الأطباء الموجودين، بحوالي 8920 (من أصل حوالي 15000ألف)، موزعة كما يلي: جهة الدار البيضاء سطات: 3120 طبيبا، جهة مراكش آسفي: 2500 طبيب، جهة الرباط سلا القنيطرة: 1763 طبيبا، جهة الشمال:1537 طبيبا (المرجع: تقرير المندوبية السامية للتخطيط). وهذا يعني أن باقي جهات البلاد الثمانية لا تتوفر إلا على أقل من نصف عدد أطباء المغرب، حيث تشير الإحصائيات إلا أن العديد من الجماعات الترابية لا تتوفر حتى على طبيب واحد ولا على مركز صحي واحد.

- ضعف الميزانيات التي تخصص سنويا للقطاع الصحي العمومي وأثره على الحق في الصحة:

لا تستجيب الميزانيات المخصصة للقطاع الصحي العمومي للحدود الدنيا التي تحددها منظمة الصحة العالمية لتأمين الحق في الصحة للجميع، فإنفاق الدولة على القطاع لا يتجاوز 5% إلى 6% من الميزانية العامة للدولة في أحسن الحالات، ولم تتجاوز هذه النسبة 4% من ميزانية 2025، وأقل من 2% من الدخل الوطني وأقل من 5 % من الناتج الداخلي الخام (توصي منظمة الصحة العالمية بأن يحدد الإنفاق الحكومي على الصحة بين 10 إلى 15%) وهو ما يعكس غياب الإرادة السياسية لإصلاح القطاع، والاستمرار بشكل ممنهج في تسليع الولوج إلى الصحة عبر استنبات وتشجيع القطاع الخاص الذي يفرض أداءات مرتفعة مقابل الخدمات الطبية، ما يعني أن الحق في الصحة لم يعد يتمتع به إلا الذين لهم إمكانيات الأداء، وهكذا أصبحت الأغلبية الكبيرة من الجماهير الشعبية الكادحة تجد صعوبة كبيرة في الولوج إلى العلاج والدواء حتى في أبسط مستوياتهما الدنيا فما بالنا بالمستويات المعقدة بالنسبة لمرضى القلب والشرايين والقصور الكلوي والأمراض النفسية والعقلية والأمراض المزمنة كالسرطان والالتهاب الكبدي التي تتطلب علاجات مستمرة وتدخلات وخدمات طبية مسترسلة، حيث أن المصابين بهذه الأمراض يصطدمون بأثمنة خيالية للأدوية والتجهيزات الطبية المتعلقة بهذه الأمراض تفوق بعدة أضعاف إمكانياتهم وقدراتهم الشرائية، مما يضطر حوالي 20% منهم إلى بيع ممتلكاتهم واللجوء إلى الاقتراض (ومنهم من يلجأ إلى التسول) لتسديد فاتورات العلاج والاستشفاء والأدوية، بل إنها تفوق في كثير من الأحيان أثمنة مثيلاتها حتى في الدول الأوربية، هذا الوضع الهش لقطاع الصحة في المغرب جعل ملايين المواطنين/ات محرومين/ات من حقهم/ن الأساسي في الصحة، كما جعل المغرب يحتل المراتب المتأخرة في سلم الترتيب الخاص بالحق في الصحة والولوج إلى العلاج والدواء، ليس فقط على المستوى العالمي والإقليمي، ولكن أيضا حتى مقارنة بجيراننا كالجزائر وتونس، وعلى سبيل المثال فالمغرب يحتل حاليا على الصعيد العالمي المرتبة 94 من أصل 99 دولة، أي أنه يقبع في المراتب الخمس الأخيرة.

- القطاع الخاص الجشع يلتهم القطاع العام بتشجيع من الدولة:

سنة بعد أخرى يتزايد حجم القطاع الصحي على مستوى البنايات والتجهيزات والموارد البشرية، وحسب بعض الإحصائيات الحديثة، فإن هذا القطاع يتوفر على ما بين 400 إلى 500 مصحة خاصة تتركز أغلبها في المدن الكبرى، وتتجاوز المراكز الطبية المتخصصة 13 ألف مؤسسة خاصة، تشمل عيادات طبية ومختبرات ومراكز الأشعة والفحص بالصدى ومراكز تصفية الدم وغيرها، ويتوفر القطاع الخاص على حوالي 15000 ألف طبيب عام واختصاصي، وهو ما يعادل عدد الأطباء بالقطاع العام، بينما تصل طاقته الاستيعابية إلى حوالي 13 ألف سرير وهو ما يعادل حوالي 30% من مجموع الأسرة المتوفرة في القطاعين معا العام والخاص (حوالي 41 ألف سرير).
ويتضح من هذه الارقام أن القطاع الصحي الخاص في تنام مستمر رغم أنه مكلف وليس في مقدور الغالبية العظمى من الطبقات الفقيرة اللجوء إليه بسبب الهشاشة والفقر والحاجة، ومع ذلك فهو يستقطب الآلاف من المرتفقين لسببين اثنين: جودة خدماته مقارنة مع القطاع العام، ورداءة خدمات هذا الأخير في مقابل ذلك (وفاة ثمانية نساء في أقل من شهر بمستشفى الحسن الثاني بأكادير دليل ملموس على ذلك).

- أكديطال: نموذج لجشع القطاع الصحي الخاص:

لأن حجم هذا المقال لا يتسع للحديث بتفصيل عن جشع القطاع الصحي الخاص الذي يتاجر في صحة الناس بهدف مراكمة الأرباح، فإننا سنقف هنا على مؤسسة أكديطال كنموذج لهذا القطاع الذي يتوسع ويتمدد بسرعة خيالية مع ما يتيحه له ذلك من مراكمة الأموال بالملايير من جيوب المواطنين.

اسم أكديطال هو اسم مركب من اسمين هما «أكدي» الذي يرمز إلى اسم الطبيبة أقديم فاطمة و«طال» الذي يرمز إلى اسم زوجها الدكتور طالب رشيد، اللذين قررا الاستثمار في قطاع الطب فأسسا أول مَصحة بالمغرب سنة 2011 هي عيادة جرادة بالدار البيضاء (قرب محطة القطار الوازيس)، برأسمال لا يتجاوز 400 مليون سنتيم، ومع صدور قانون جديد سنة 2015 الذي أصبح بموجبه يحق لأي برجوازي (مول الشكارة) الاستثمار في القطاع حتى ولو كان غير طبيب، اعتمد الدكتور طالب ابتداء من سنة 2017 هذا القانون وجمع جميع مصحاته في اسم واحد هو أكديطال (AKDI=AKDIM وTAL=TLEB)، والتجأ إلى الأبناك التي كانت سخية في إقراضه، وعلى سبيل المثال منحه بنك CIH، مبلغ 800 مليون درهم دفعة واحدة، وفي سنة 2022 دخلت مجموعة أكديطال إلى البورصة فجمعت في اكتتاب أولي حوالي 1.3 مليار درهم، وابتداء من سنة 2023 بدأت أكديطال تنشئ حوالي مصحتين في كل شهر في عدة مناطق في المغرب (أخطبوط)، وأصبحت الآن تتوفر على 35 مصحة في 21 مدينة مغربية بأكثر من 4100 سرير و3500 طبيب و7500 مستخدم وإطار تمريضي، واستقبلت أكثر من 670 ألف حالة طبية، وفي سنة 2024 حققت الشركة رقم معاملات تجاوز مبلغ 2.95 مليار درهم بربح صاف يقدر بمبلغ 384 مليون درهم بزيادة 76% عن سنة 2023(ومازال العاطي يعطي)، وتهدف المجموعة إلى الوصول إلى 200 مركز تشخيصي سنة 2030 (مع المونديال حيث سيزداد الطلب على العرض الطبي)، وحاليا تسيطر أكديطال على 10% من مجموع الأسِرَّة في القطاع الطبي العام والخاص، وعلى 20% من الأسِرَّة في القطاع الخاص، والآن شرعت أكديطال في الاستثمار في دول الخليج (وذلك موضوع آخر).

- الخلاصة:

القطاع الصحي العام يحتضر وفي المقابل القطاع الصحي يتمدد ويستمر في التهام جيوب المواطنين، لذلك لا غرابة أن يكون أحد الأسباب المباشرة لتبلور حركة جيل زيد هو الوضع الصحي بالمغرب خاصة بعد وفاة ثمانية نساء بمستشفى الحسن الثاني بأكادير، ولا غرابة أن يصبح شعار المرحلة هو «الصحة أولا ما بغيناش كاس العالم».

– الحل:

لا بديل عن الاستمرار في النضال الشعبي المنظم والمؤطر من أجل التغيير الشامل، ذلك ما يمكن تناوله في عدد قادم.

بن أحمد – القنيطرة
08/10 أكتوبر 2025

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين:

الجبهة الشعبية تُثمن جهود وزارة الداخلية وأمن المقاومة في ملاحقة أوكار الجريمة وأذناب الاحتلال
«هذه الجهود تحظى بإجماع وطني فلسطيني»

تُثمن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عالياً الدور الوطني والمسؤول الذي تقوم به وزارة الداخلية والأمن الوطني وأمن المقاومة في ملاحقة أوكار الجريمة، وضرب كل من يحاول العبث بالأمن الداخلي في قطاع غزة، أو فتح ثغرات أمام مخططات الاحتلال وأعوانه للنيل من صمود شعبنا ومقاومته.

إنّ ما يجري في الميدان من جهود أمنية يعكس حالةً من الإجماع الوطني الفلسطيني على ضرورة حماية الجبهة الداخلية من كل محاولات التخريب والفوضى التي يسعى الاحتلال من ورائها إلى ضرب وحدة الجبهة الداخلية ونشر الفوضى. ويؤكد ذلك أنّ أمن المقاومة جزءٌ أصيلٌ من أمن شعبنا وقضيته، وأنّ ملاحقة أذناب الاحتلال والخارجين عن الصف الوطني تأتي في إطار حماية المقاومة والشعب معاً، وصون وحدتهما الميدانية والسياسية.

وتؤكد الجبهة أنّ هذه التحركات الأمنية تُعبّر عن قرارٍ وطنيٍ جامع يستند إلى مبدأ الشراكة في حماية المشروع الوطني، وإلى وعيٍ جماعيٍ بخطورة المرحلة التي يمر بها شعبنا في ظل حرب الإبادة الصهيونية ومحاولات الاحتلال إشعال الفتن الداخلية.

وفي هذا السياق، تدعو الجبهة إلى تعزيز وحدة الموقف الأمني والميداني بين كل القوى الوطنية والإسلامية، وكافة قطاعات شعبنا، وإلى تعاونٍ جميع العوائل والعشائر الكريمة التي قدّمت التضحيات خلال الحرب من أجل الحفاظ على الجبهة الداخلية، واستمرار التنسيق المشترك الذي يحفظ الأمن المقاوم ويقطع الطريق أمام أدوات الاحتلال.

وختاماً، تؤكد الجبهة أنّ المعركة مع الاحتلال تمتد إلى ميدان الأمن الداخلي والوعي الشعبي، حيث يسعى العدو إلى زعزعة الجبهة الداخلية عبر العملاء ومروّجي الفتنة، وهو ما يستدعي من الجميع يقظةً دائمةً وتكاتفاً وطنياً شاملاً على كافة المستويات، بما يخفّف المعاناة عن أبناء شعبنا، ويحفظ الجبهة الداخلية من أيّ اختراقٍ داخلي.

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
قطاع غزة / فلسطين المحتلة
14-10-2025

فصائل المقاومة تثمّن الحملة الأمنية في غزة وتؤكد دعمها الكامل لجهود وزارة الداخلية

ثمّنت فصائل المقاومة الفلسطينية الحملة الأمنية التي تنفذها وزارة الداخلية والأمن الوطني في قطاع غزة، مؤكدةً دعمها الكامل لجهود الوزارة في ضبط الأمن وملاحقة الخارجين عن القانون من العملاء والمرتزقة واللصوص وقطاع الطرق والمتعاونين مع الاحتلال.

وقالت فصائل المقاومة في تصريح صحفي، اليوم الأربعاء، إن الحملة تحظى بإجماع وطني واسع من مختلف الفصائل الفلسطينية، وبدعم من أجهزة أمن المقاومة، مشيرةً إلى أن هدفها هو إعادة الأمن والاستقرار إلى المجتمع وملاحقة أوكار الجريمة وأذناب العدو الصهيوني.

ودعت الفصائل جميع المواطنين إلى التعاون مع الأجهزة الأمنية والإبلاغ عن المطلوبين، محذرة من أن التستر على المجرمين والهاربين يُعد مشاركة في جرائمهم.

وأكدت فصائل المقاومة أن لا مكان للعملاء والقتلة والمجرمين في غزة، وأن كل من يثبت تورطه في أي عمل إجرامي سيُحاسَب وفق القانون الثوري الفلسطيني، دون أي حصانة.

كما أهابت بعائلات المتورطين تسليم أبنائها للجهات المختصة في وزارة الداخلية، والثقة بمؤسسات التحقيق والقضاء العادلة التي تحفظ الحقوق وتحقق العدالة.

وفي ختام بيانها، وجّهت الفصائل التحية والتقدير لعناصر الأجهزة الأمنية ووزارة الداخلية على ما يبذلونه من جهود جبارة وتضحيات لحماية المواطنين والحفاظ على الأمن والاستقرار في القطاع، معتبرةً الحملة الأمنية ضرورة وطنية ملحّة لحماية المجتمع الفلسطيني من الفوضى والجريمة.

عن الهدف الإخبارية - قطاع غزة

قرار تاريخي لرابطة أساتذة جامعة ماكغيل:

تأييد المقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل

صدر نهار الجمعة في العاشر من شهر تشرين الأول – أكتوبر عن رابطة أساتذة جامعة ماكغيل (MAUT)، التي تضم نحو 900 عضوًا، قرارٌ بتأييد المقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل. جاء القرار عقب تصويت شارك فيه 111 عضوًا، صوّت 104 منهم لصالح المقاطعة، بينما عارضه 5 وامتنع أستاذان عن التصويت. ويُعدّ هذا القرار خطوة تاريخية، إذ يأتي بعد أعوام من الدعوات الأكاديمية للمقاطعة منذ عام 2005، غير أنّ حرب الإبادة الجماعية التي تشنّها إسرائيل على غزة منذ عامين، وتدهور الأوضاع في الضفة الغربية، قد أسهما في ترسيخ القناعة بضرورة هذا الموقف وكشف طبيعة الجرائم الاستعمارية المستمرة بحق الشعب الفلسطيني.

وجاء في بيان القرار الصادر أن رابطة أساتذة جامعة ماكغيل تعلن تأييدها للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل، استنادًا إلى تقارير دولية تؤكد ارتكابها انتهاكات ترقى إلى جريمة الإبادة الجماعية في غزة، وتوصيفها من قبل منظمات مثل العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش كنظام فصل عنصري. وأشارت رابطة الأساتذة في بيانها إلى تدمير الجامعات الفلسطينية ومقتل آلاف الطلبة والأكاديميين، وإلى تواطؤ المؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية في هذه الانتهاكات. ودعت إدارة ماكغيل إلى إنهاء اتفاقياتها مع الجامعات الإسرائيلية، مع التأكيد على أن المقاطعة تستهدف المؤسسات لا الأفراد.

رلى الجردي: من واجبنا كأساتذة أن نفك ارتباطنا بممارسات الإبادة الجماعية الإسرائيلية

قدّمت البروفسور رلى الجردي خلال اجتماع رابطة أساتذة جامعة ماكغيل (MAUT) قرارًا يدعو إلى المقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل، مؤكدة أن «سياسات إسرائيل وأفعالها في غزة تُطابق التعريف القانوني للإبادة الجماعية»، وأن المؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية «متورطة في المشروع الاستعماري ضد الفلسطينيين».

واستهلّت الجردي مداخلتها بالتذكير بأن 170 منظمة مجتمع مدني فلسطينية أطلقت عام 2005 دعوةً إلى مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها، موضحة أن «هذه الدعوة تستهدف المؤسسات الإسرائيلية وليس الأفراد»، وأن المقاطعة هي «موقف أخلاقي قبل أن تكون إجراءً سياسيًا».

وقالت الجردي إن جامعة ماكغيل تحتفظ «باتفاقيات تبادل طلابي مع أربع جامعات إسرائيلية تُعدّ ركائز لنظام الفصل العنصري والاستعمار والاحتلال العسكري الموجّه ضد الشعب الفلسطيني»، مضيفة: «أخلاقيًا وعقلانيًا، لا يسعنا إلا أن نشكك في استمرار هذه الاتفاقيات في ظل الإبادة الجماعية في غزة وتدمير المدارس والجامعات هناك».

وأشارت إلى أن جميع الجامعات في غزة دُمّرت، وأن «آلاف الطلاب والمعلمين قُتلوا أو شُوهوا أو سُجنوا أو هُجّروا»، مشددة على أن «الاعتداءات الإسرائيلية طالت العاملين في المجال الطبي وعمال الإغاثة والصحفيين، وهو ما يتناقض مع كل قيم الجامعات التي تزعم الدفاع عن الحرية والعدالة».

وفي معرض حديثها عن مسؤولية الأكاديميين، قالت الجردي: «من حقنا، بل من واجبنا، كأساتذة وباحثين وأمناء مكتبات ومعلمين، أن نفك ارتباطنا بممارسات الإبادة الجماعية الإسرائيلية. نملك القدرة، كبشر وأعضاء في المجتمع الدولي، على اتخاذ خطوات ملموسة لإنهاء تواطؤ جامعتنا مع نظام الفصل العنصري».

وأضافت أن «الأدلة على تواطؤ المؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية واضحة لا لبس فيها، فهي مؤسسات تُعلن صهيونيتها بفخر، وتبنى على أراض مسروقة، وتُسهم في إنتاج معرفة تُبرّر التطهير العرقي ضد الفلسطينيين». وتابعت: «أي حجة تساق ضد هذه الحقائق لا تفضح إلا لغة التواطؤ الخبيثة التي تهدف إلى تعطيل مقاطعة عادلة لأنظمة تُرسّخ العنف العنصري وتطبّعه».

واستحضرت الجردي تجربة شخصية مؤثرة بقولها: «لقد عايشت سياسات الإبادة الجماعية الإسرائيلية بشكل مباشر. المذبحة التي ارتكبتها إسرائيل في مخيمي صبرا وشاتيلا عام 1982، على بُعد 15 دقيقة من منزلي، تركت أثرًا لا يُمحى في ذاكرتي. لم أكن بحاجة إلى مرجع قانوني لأدرك أن إسرائيل مارست تطهيرًا عرقيًا ضد الفلسطينيين».

وختمت الجردي كلمتها بدعوة أعضاء رابطة ماكغيل إلى التحرك الفوري: «المقاطعة هي الإجراء الأخلاقي والعقلاني الأساسي الذي نملكه. عندما نتحد، يمكننا العمل من أجل الصالح العام. ولذلك، باعتبارنا أعضاء في رابطة أساتذة جامعة ماكغيل، يتعين علينا أن نؤيد المقاطعة الآن، وليس بعد شهر أو عام، بل الآن.»....

عن موقع صدى أونلاين

توصلت الجريدة من الرفيق رزكار عقراوي بمقالة سياسية يحلل فيها موقف الحزب الشيوعي العراقي من الانتخابات ومشاركته فيه.
ان الجريدة ترحب بمقالات رفيقنا رزكار العقراوي وهي تساهم في التعريف بمجهودات هذا الرفيق في تطوير الفكر التقدمي والتعريف الواسع به عبر موقعه الناجح الحوار المتمدن ومختلف وساءل الاعلام والتواصل. ان المقالة هي من انتاج رفيقنا رزكار العقراوي وهي تقربنا من خصوصيات الحالة العراقية وكيف يتفاعل معها الشيوعيون هناك.
وستسنح الفرصة لحزب المهج الديمقراطي العمالي للتعبير عن موقف مقاطعة الانتخابات التشريعية بالمغرب ونعرف رفاقنا الشيوعيين العراقيين بموقف حزبنا من الانتخابات التشريعية بالمغرب والمزمع تنظيمها سنة 2026.
ولكل بلد من بلداننا خصوصياته وتاريخه يلم بها الشيوعيون بذلك البلد والجريدة تنشر هذا الراي من اجل معرفة خصوصيات الحالة العراقية .

اليسار العراقي عشية انتخابات 2025: بين الوحدة والتجدد

رزكار عقراوي
يساري مستقل

في سياق التحولات التي يشهدها اليسار العراقي والعالمي، من الضروري الجمع بين أشكال النضال اليساري التقليدية والمجالات الجديدة في الفضاء الرقمي والمؤسسات الرسمية، فالمشاركة السياسية بكل ميادينها هي إحدى أدوات الصراع الأساسية. النضال لا يقتصر على الشارع أو المصانع أو المزارع أو المكاتب أو على النقد الفكري، وإنما من الضروري أن نعمل في كافة المجالات، وأن يشمل ذلك العمل داخل مؤسسات الدولة والبرلمان والمجالس المحلية، لأنها ساحات مهمة يمكن من خلالها إيصال الصوت اليساري وصوت شغيلات وشغيلة اليد والفكر، وتوسيع التأثير الجماهيري.

نعلم جيدًا أن القوانين الانتخابية في العراق ما زالت ناقصة وتحتاج إلى إصلاحات جذرية، وأن البيئة السياسية مليئة بالمشكلات البنيوية والمال السياسي والنفوذ الطائفي والقومي وسلطة الميليشيات. لكن العراق يبقى، رغم كل ذلك، دولة من دول الشرق الأوسط، ولا يمكن مقارنته بالديمقراطيات المستقرة والمتقدمة. ومع ذلك، فإن أي مساحة محدودة من الحرية أو أي فرصة للمشاركة يجب أن تُستثمر من قبل القوى اليسارية والتقدمية لبناء حضورها والتأثير في القرار السياسي والتشريعي، وتوسيع نطاق نضالها من خلال أدوات الدولة ذاتها. فالمشاركة في الانتخابات ليست خضوعًا للواقع، وإنما محاولة لتغييره من الداخل، وهي أحد ميادين النضال المتعددة التي يجب أن يتكامل فيها العمل السياسي والتنظيمي والجماهيري والإعلامي والرقمي.

الاستفتاء والعقل الجماعي ورأي الأكثرية في تنظيمات اليسار

الحزب الشيوعي العراقي اتخذ قراره بالمشاركة في الانتخابات من خلال استفتاء داخلي شاركت فيه الرفيقات والرفاق الأعزاء من داخل الحزب، وهو قرار يعكس إرادة الأغلبية الحزبية، ويعبّر عن ممارسة ديمقراطية داخلية جماعية تستحق التقدير. إن اعتماد آلية الاستفتاء داخل الحزب في القضايا المصيرية والمهمة يمثل خطوة متقدمة نحو ترسيخ مبدأ القرار الجماعي وتوسيع المشاركة الفعلية للأعضاء في صياغة الموقف السياسي والتنظيمي، وهو ما يجب أن يصبح قاعدة ثابتة في جميع التنظيمات اليسارية، لا استثناء ظرفيًا.

من الضروري أن تتحول آلية الاستفتاء إلى ممارسة مؤسساتية دائمة داخل تنظيمات اليسار، وأن تتطور تقنيًا وتنظيميًا لتستفيد من إمكانات الرقمنة والتكنولوجيا الحديثة في ضمان الشفافية، وسرعة التداول، وتوسيع دائرة المشاركة لتشمل الأعضاء، والكوادر، والمناصرين، وحتى الأصدقاء المتضامنين خارج التنظيم كآراء استشارية. إن الاستفادة من الرقمنة يجب أن تشمل أيضًا تطوير منصات رقمية للحوار والنقاش المفتوح حول المواضيع المطروحة قبل أي استفتاء أو قرار، بما يتيح مشاركة أوسع وتفاعلًا أعمق بين مختلف المستويات التنظيمية والفكرية. فاليسار المعاصر لا يمكن أن يبقى أسير البنية التنظيمية المغلقة أو الهياكل البيروقراطية القديمة، بل عليه أن يبتكر أدوات جديدة للحوار والتفاعل الديمقراطي تسمح بتعدد الآراء ونقاشها علنًا وبشفافية كاملة.

تطوير آليات الاستفتاءات الداخلية هو تعبير عملي عن احترام الرأي الجماعي، واعتراف بدور القواعد التنظيمية في صناعة القرار وليس فقط القيادات. كما أنه يشكّل أساسًا لثقافة ديمقراطية يسارية حديثة تربط بين المشاركة التنظيمية والمواطنة السياسية، وتحول الحزب من جهاز قرار مركزي إلى حركة فكرية ومجتمعية حيّة تتفاعل مع بيئتها وتعبر عنها بصدق، وتعطي في الوقت نفسه انطباعًا ديمقراطيًا إيجابيًا للمجتمع عن آليات اتخاذ اليسار لقراراته المهمة، وتؤكد أن اليسار لا يطرح الديمقراطية كشعار فقط بل يمارسها فعلًا في تنظيمه وحياته الداخلية اليومية.

وبما أن الحزب الشيوعي العراقي هو أكبر أحزاب اليسار وأكثرها تنظيمًا وانتشارًا، يمكن القول إن هذا القرار الجماعي عبر الاستفتاء يعبر إلى حد بعيد عن موقف الأغلبية اليسارية العراقية. لذلك أرى أن من الضروري دعم هذا الموقف، رغم كل التحفظات المشروعة على العملية الانتخابية نفسها، أو الاختلاف في بعض التفاصيل السياسية مع الحزب الشيوعي العراقي والكردستاني، التي هي أمر عادي. وفي ظروف العراق المعقدة من الطبيعي أن تكون هناك اجتهادات يسارية مختلفة، ومن الضروري أن يستمر الحوار الرفاقي المفتوح حولها بروح ديمقراطية متمدنة مسؤولة، تعزز التنوع وليس الانقسام والتشتت.

تطور في مواقف القوى اليسارية الأخرى

إن الموقف الجديد والمهم الذي اتخذته الرفيقات والرفاق الأعزاء في الحزب الشيوعي العمالي العراقي والحزب الشيوعي العمالي الكردستاني، بإعلان قناعتهم بضرورة المشاركة في الانتخابات، يمثل تطورًا نوعيًا وإيجابيًا في مسار الحركة اليسارية العراقية. فهذا التحول يعكس إدراكًا واقعيًا ومتقدمًا لضرورة تنويع أساليب النضال، وعدم حصرها في المقاطعة أو المواقف الاحتجاجية وحدها، بل الانفتاح على كل الساحات الممكنة للتأثير في الوعي الجماهيري وفي موازين القوى السياسية، ويعكس في الوقت نفسه مرونة عالية في التعامل مع الأحداث والمتغيرات السياسية والاجتماعية، والاستفادة من التجارب السابقة في ضوء الواقع الجديد، بما يخدم مجمل الحركة اليسارية وقضايا شغيلات وشغيلة اليد والفكر في العراق وإقليم كردستان.

لقد كان موقف الحزبين من المقاطعة في المراحل السابقة مبنيًا على تحليل دقيق لظروف الاحتلال والتدخلات الخارجية والفساد والاستبداد ونواقص العملية الانتخابية، لكنه اليوم يتجه نحو مزيد من الواقعية وثقة أكبر بقدرة اليسار على الفعل والتأثير المباشر. هذا التحول لا يقل أهمية عن المشاركة ذاتها، لأنه يعكس استعدادًا للمراجعة والتجديد الفكري والعملي في ضوء التجربة والواقع. ورغم أن أسبابًا قانونية حالت دون تمكن الحزبين من المشاركة الفعلية في هذه الانتخابات، فإن إعلان الموقف المؤيد للمشاركة والانخراط في الحملة الاعلامية للانتخابات خطوة مسؤولة تعبّر عن وعي سياسي متقدم، وعن حرص على ألا يُترك الميدان البرلماني والمجالس المحلية خاليًا للقوى الدينية والقومية والرجعية.

الوصول إلى البرلمان مهم ولكن الأهم كيف نناضل من هناك

الوصول إلى البرلمان بالنسبة لقوى اليسار هو خطوة مهمة وضرورية، لكنها ليست الغاية بحد ذاتها. فالموقع النيابي أو السياسي لا يكتسب قيمته من العدد، وإنما من كيفية استخدامه كأداة نضال لخدمة شغيلات وشغيلة اليد والفكر، والنساء، والشباب، وكل الفئات المهمشة. إن المشاركة في البرلمان يجب أن توظف لتحويله إلى منبر لطرح الأفكار والبدائل اليسارية والتقدمية، يُعبّر عن مصالح الطبقات المستغلة، ويكشف تناقضات النظام الرأسمالي القائم، ويفضح سياسات الأحزاب القومية والدينية الحاكمة في بغداد وإقليم كردستان.

ومن هنا تصبح المشاركة البرلمانية إحدى ساحات النضال المهمة التي ينبغي خوضها والاستفادة منها، فالهدف لا يقتصر على الوصول إلى البرلمان، بل على كيفية العمل من داخله: كيف نحول هذا المنبر إلى مساحة مواجهة ومساءلة، وإلى أن يكون ممثلو اليسار صوت مصالح شغيلات وشغيلة اليد والفكر والأفكار المدنية والتحررية. إن وجود ممثلين يساريين داخل البرلمان يجب أن يعني التحول الى معارضة فاعلة وجذرية، والدفاع الدائم عن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للجماهير، وتقديم مشاريع قوانين تكرّس العدالة الاجتماعية، والحد الأدنى للعيش الكريم، والمساواة الكاملة للنساء، وضمان الحريات العامة والنقابية والسياسية.

إن البرلمان في أي بلد من بلدان الشرق الأوسط لا يمكن أن يكون في ظل الواقع الطبقي السائد أداة تغيير جذرية بحد ذاته، لكنه يمكن أن يكون وسيلة مؤقتة وفعالة لكشف آليات السلطة والفساد، ولمخاطبة الجماهير مباشرة من داخل مؤسسات الدولة. وكلما زادت قوة اليسار وحضوره البرلماني، كلما تمكن من توسيع دائرة النضال السياسي والاجتماعي والاقتصادي والإعلامي، وتحويل البرلمان إلى مساحة صراع علنية مع القوى البرجوازية والطائفية والقومية. تمهيدًا لانتقال الوعي والنضال إلى المستوى الأعلى، أي نحو بناء مؤسسات جماهيرية حقيقية أكثر ديمقراطية وتمثيلًا وفق موازين القوى الطبقية ودرجة التطور الديمقراطي والمؤسساتي.

قائمة موحدة لكل اليسار العراقي: طموح مشروع مستقبلي

هذا التقارب في المواقف بين القوى اليسارية العراقية، حتى وإن كان جزئيًا، يمثل مؤشرًا مشجعًا على إمكانية توحيد الرؤى والخطاب والممارسة في المستقبل. إن ما يجمع هذه القوى أكثر مما يفرقها، وجميعها تنطلق من همٍ واحد: بناء دولة مدنية ديمقراطية بأفق اشتراكي الآن، وإنهاء هيمنة الطائفية السياسية والمحاصصة، وتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة ، وإن كانت هناك اختلافات في آليات تحقيق وأفق ذلك.

ولو كان من الممكن أن تشترك كافة الأحزاب اليسارية العراقية والكردستانية في قائمة انتخابية واحدة على مستوى عموم العراق، تضم جميع القوى اليسارية والتقدمية من بغداد إلى أربيل والسليمانية والبصرة، لكانت خطوة تاريخية في توحيد اليسار في تحالف واسع متعدد المنابر وتأكيد وجوده كقوة جماهيرية موحدة. إن قائمة يسارية مشتركة لا تعني ذوبان الخصوصيات التنظيمية أو الفكرية، بل هي تجسيد عملي لمبدأ العمل الجماعي وفق نقاط التقاء كثيرة، وتعبير عن وعي سياسي جديد يدرك أن معارك اليسار الكبرى لا تُكسب إلا بالوحدة، وبالتنسيق والعمل الدائم بين القوى اليسارية والتقدمية والعمالية على اختلاف اتجاهاتها ولابد من الاستفادة من التجارب العالمية في هذا المجال. فالتعدد في الرأي داخل الجبهة اليسارية لا يضعفها بل يقويها، طالما يجمعها هدف مشترك هو الدفاع عن مصالح شغيلات وشغيلة اليد والفكر، وعن المساواة و حرية الإنسان والمجتمع.

إن وحدة اليسار العراقي والكردستاني بكافة فصائله في عمل سياسي مشترك ستكون رسالة قوية إلى المجتمع، مفادها أن اليسار قادر على تجاوز الانقسام والتشتت، وعلى تقديم بديل تقدمي حقيقي للنظام الطائفي-القومي-النيوليبرالي القائم، وأنه قادر على الجمع بين النضال الفكري والنقابي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي في مشروع واحد تحرري وتقدمي.

دعم والتصويت للحزب الشيوعي العراقي والحزب الشيوعي الكردستاني

إن فهم اليسار في جوهره يجب أن يكون كحركة اجتماعية جماهيرية واسعة متعددة المنابر، تتجاوز الأطر التنظيمية والحزبية الضيقة. وعلى هذا الأساس تأتي ضرورة دعم والتصويت للحزب الشيوعي العراقي والحزب الشيوعي الكردستاني في الانتخابات القادمة، دون أن يعني ذلك تجاوز النقد أو إلغاء الاختلافات، أو الاتفاق الكامل مع سياسات الحزبين، وإنما هو وقوف مع القوائم الانتخابية اليسارية والتقدمية الوحيدة المتاحة، والأقرب فكريًا وسياسيًا إلى مختلف فصائل اليسار في العراق وإقليم كردستان.

وانطلاقًا من هذا التصور، ومع كل التقدير للنضال الطويل والمواقف الكبيرة للحزبين الشيوعيين العراقي والكردستاني، والحزب الشيوعي العمالي العراقي والكردستاني، ومنظمة البديل الشيوعي، وحزب اليسار الشيوعي، ولكافة الأحزاب والتنظيمات اليسارية الأخرى، ورغم الاختلافات الفكرية والسياسية بينها، أجد من المناسب أن يدعم ويصوت كل من يهمه تعزيز دور اليسار في البرلمان والمجالس المحلية وعموم مؤسسات الدولة، لمرشحي ومرشحات الحزب الشيوعي العراقي والكردستاني في هذه الانتخابات، بوصفه الموقف الواقعي التقدمي الذي من الممكن ان يخدم مسيرة بناء يسار موحد وفاعل وأكثر تأثيرًا في الحياة السياسية العراقية.

وأتطلع أن يكون هذا الموقف انطلاقة جدية وعملية لتعزيز الحوار والتنسيق والعمل المشترك بين فصائل اليسار العراقي، وكخطوة أولية نحو توحيد الطاقات و بناء تنظيم أو تحالف يساري واسع متعدد المنابر، يضم كافة الاتجاهات والتنظيمات اليسارية العراقية، ويوحّد طاقاتها الفكرية والنضالية في مواجهة طغم الفساد و الاستبداد والرجعية.

إن وجود اليسار اليوم، بكل فصائله وتنظيماته، ضرورة ملحّة في ظل هيمنة السلطة الكالحة للقوى الدينية والقومية اليمينية التي أعادت المجتمع العراقي إلى الوراء، ونشرت الفقر والرجعية والفساد والاستبداد، وعمّقت الانقسام الطائفي والقومي والتمييز الطبقي والجندري. إن غياب اليسار أو تشتته يعني ترك الساحة خالية لتلك القوى التي كرست خراب الدولة والمجتمع. اليسار، بكل تنوعه الفكري والتنظيمي، هو الأمل الحقيقي في إعادة بناء العراق على أسس العدالة الاجتماعية، والمساواة، والدولة الديمقراطية ذو الأفق الاشتراكي.

بيان صحفي صادر عن القوى الثلاث– حركة حماس – حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين– الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين حول التطورات في غزة

شعبنا الفلسطيني الأبي:

في ضوء الإعلان عن المرحلة الأولى من اتفاق وقف وإنهاء حرب الإبادة، والمفاوضات المارثونية التي خاضتها الفصائل ووصلت إلى هذا الإنجاز الوطني، تتقدم القوى الثلاث بتحية إجلال وإكبار إلى جماهير شعبنا العظيم، وخصوصا أبناء شعبنا في قطاع غزة، الذين واجهوا أفظع الجرائم الصهيونية بصمود وثبات أسطوري.

كما نوجّه التحية للشهداء والأسرى كافة، وإلى ذويهم وذوي المفقودين، ولكل طفل وفتاة وأم، وشاب وشيخ ونازح، صمدوا على أرضهم رغم المآسي والإبادة والتجويع والمجازر، ومعاناة النزوح، وعذابات العيش في ظل تدمير مقومات الحياة اليومية، مؤكّدين أن صمودهم هو رمز حي لإرادة شعبنا وعزيمته التي لا تنكسر، ودليل على أن إرادته أقوى من كل آلة دمار صهيونية.

إن ثبات المقاومين وكل أبناء شعبنا، من طواقم طبية وإسعاف ودفاع مدني وصحفيين ونازحين وغيرهم، أفشل مخططات التهجير والاقتلاع وسجل درسا خالدا في الصمود والتحدي، سيبقى منقوشاً في أنصع صفحات التاريخ الفلسطيني. وما المشاهد المهيبة لعودة أبناء شعبنا النازحين إلى مدينة غزة ومظاهر التجمع الحاشد في شوارعها ومخيماتها وأزقتها المدمرة، إلا تجسيد لإرادة شعب يرفض الهجرة القسرية ويصرّ على العودة والعيش على أرضه رغم الدمار الهائل.

كما نشيد ببطولات المقاومة التي وقفت شامخة بين الركام، وصمدت في وجه آلة الاحتلال المدمرة، وكسرت معنويات العدو، وألحقت به خسائر فادحة بعملياتها النوعية، مؤكدة أن إرادة شعبنا وأبطال المقاومة أقوى من كل محاولات القهر والتدمير، وأن العدو لم يستطع على مدار عامين وأكثر أن يكسر صمود وإرادة هذه المقاومة رغم كل ما يمتلكه من أسلحة وآلة حربية ضخمة وفتاكة.

كما تتقدم القوى الثلاث بتحية فخر واعتزاز لجبهات الإسناد في اليمن ولبنان والجمهورية الإسلامية في إيران والعراق الذين وقفوا إلى جانب شعبنا ومقاومته وقدموا الشهداء على طريق القدس والأقصى.

كما تُعبّر القوى الثلاث عن تقديرها العميق للجهود الجبارة التي بذلها الوسطاء الأشقاء (مصر، قطر، تركيا) وكل من ساند هذا المسار، داعية الطرف الأمريكي والوسطاء كافة لمواصلة الضغط لضمان التزام الاحتلال بكافة بنود الاتفاق وعدم الانحراف عنها قيد أنملة.

ونثمن عالياً الحراك العالمي التضامني غير المسبوق الذي وقف إلى جانب شعبنا، ورفع صوته رفضاً للإبادة وملاحقة جرائم الاحتلال، مؤكدين أن تضامن الشعوب الحرة مع فلسطين وغزة هو رسالة قوية بأن قضية شعبنا قضية سياسية وإنسانية عالمية، وأن هذا الدعم العالمي يُمثل دفعة معنوية كبيرة لشعبنا المقاوم، ويؤكد أن الاحتلال كيان مارق وبات في عزلة وحصار، يجب أن يتزايد ويتصاعد.

وتوضح القوى أنّه، رغم محاولات الاحتلال الحثيثة لتفجير المسار التفاوضي وتعطيل الاتفاق، ومساعي نتنياهو لإطالة أمد الحرب ووأد أي فرصة لوقف العدوان، فإنّ الوفد الفلسطيني المفاوض وضع نصب عينيه مطالب أبناء شعبنا بوقف حرب الإبادة، وقد توصل حتى الآن إلى اتفاق لتطبيق المرحلة الأولى من هذا المسار، والتي تُعدّ خطوة جوهرية نحو المطلب المُلح لشعبنا، وهو الوقف النهائي للحرب الإجرامية وإنهاء العدوان على غزة، وانسحاب الاحتلال ورفع الحصار.

إن ما توصلنا إليه فشل سياسي وأمني لمخططات الاحتلال، وكسر أهدافه في فرض التهجير والاقتلاع وهو تحقيق جزئي لإنهاء معاناة شعبنا وتحرير المئات من أسيراتنا وأسرانا الأبطال من سجون الاحتلال، في خطوة تُعبّر عن صلابة المقاومة ووحدة الموقف الوطني وإصرار شعبنا على نيل حريته وكرامته.

وإننا حين خضنا هذا المسار التفاوضي في ظل حرب الإبادة كانت أعيننا شاخصة نحو معاناة شعبنا الذي يواجه أهوالاً غير مسبوقة من القتل والدمار والإبادة والتجويع، وتعاملنا بمقتضى المسؤولية الوطنية العالية، رغم حجم الانحياز لمصلحة المحتل، من أجل فتح أفق جديد للحياة في غزة ولشعبنا الصّامد المُتجذر فيها، ولا زال المسار التفاوضي وآلية تنفيذ الاتفاق بحاجة إلى يقظة وطنية عالية ومتابعة دقيقة على مدار الساعة، لضمان نجاح هذه المرحلة، وسنواصل العمل بمسؤولية عالية مع الوسطاء لضمان إلزام الاحتلال بما يحمي حقوق شعبنا وينهي معاناته.

وقد بذلنا جهوداً كبيرةً ومضنيةً لإطلاق سراح جميع الأسيرات والأسرى وقيادات الحركة الوطنية الأسيرة، إلا أن الاحتلال، كعادته، أجهض إطلاق سراح عدد كبير مهم منهم، رغم ذلك آثرنا المضيّ في تنفيذ الاتفاق بما يضمن وقف حرب الإبادة ضدّ شعبنا، ومنع العدو من مواصلة الإبادة الجماعية. وإننا نعاهد شعبنا وعائلات الأسرى بأن قضية تحريرهم جميعاً ستبقى على رأس جدول أولوياتنا الوطنية، ولن نتخلى عنهم أبداً، كما نبارك لشعبنا حرية هذه الثلة المباركة من أسرانا وابطالنا.

أبناء شعبنا الصامد

إن هذه المرحلة تُمثل فرصة لتعزيز التكافل الاجتماعي داخل قطاع غزة، من خلال دعم الأسر المتضررة، وتأمين مقومات الحياة اليومية، وتفعيل أطر التعاون بين الفصائل والمجتمع والمؤسسات المحلية والدولية ذات الصلة، بما يخلق بيئة صامدة وموحدة قادرة على مواجهة كل التحديات والحفاظ على صمود شعبنا.

إننا نجدد نداء الوحدة والمسؤولية الوطنية، للشروع في مسار سياسي وطني موحد، مع جميع القوى والفصائل، ونعمل بالتعاون مع جهود مصرية كريمة على عقد اجتماع وطني شامل عاجل من أجل الخطوة التالية بعد وقف إطلاق النار لتوحيد الموقف الفلسطيني، وصياغة استراتيجية وطنية شاملة، وإعادة بناء مؤسساتنا الوطنية على أسس الشراكة والمصداقية والشفافية.

كما نشدد على رفضنا القاطع لأي وصاية أجنبية، ونؤكد أن تحديد شكل إدارة قطاع غزة وأسس عمل مؤسساتها شأن فلسطيني داخلي يحدده مكونات شعبنا الوطنية بشكل مشترك، مع الاستعداد للاستفادة من مشاركة عربية ودولية في مجالات الإعمار والتعافي ودعم التنمية، بما يعزز حياة كريمة لشعبنا ويحفظ حقوقه في أرضه.

في الختام، وفي هذه اللحظة التاريخية الحاسمة، نجدد وفاءنا للشهداء والأسرى والجرحى والمقاومين، ونؤكد تمسكنا الثابت بحقوق شعبنا في أرضه ووطنه مقدساته وكرامته، وإصرارنا على مواصلة المقاومة بكل أشكالها حتى تحقيق حقوقنا كاملة وعلى رأسها إزالة الاحتلال وتقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس.

الجمعة: 10 أكتوبر/ تشرين الأول 2025م

العدالة ومحاكمة مجرمي الحرب في السودان

إنّ الحكم الصادر عن المحكمة الجنائية الدولية، والقاضي بإدانة علي محمد علي عبد الرحمن المعروف بـ(علي كوشيب) بإرتكاب سبع وعشرين تهمة من جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية في دارفور، يمثل خطوة مهمة في طريق العدالة الدولية ومسار نضال الضحايا لعقود من أجل الحقيقة والإنصاف. هذه الإدانة ليست مجرد واقعة قانونية، بل هي شهادة دامغة على حجم المأساة التي عاشها شعبنا في دارفور، وعلى أن الجرائم الكبرى لا تسقط بالتقادم ولا تمحى بمرور الزمن أو بتبدّل الوجوه في السلطة.

لكنّ العدالة لا تكتمل بمحاكمة فرد واحد، بل بمحاسبة كامل المنظومة التي صنعت المأساة وموّلتها وحمتها — من قادة النظام البائد إلى من واصلوا طريقه بوجوه جديدة وشعارات زائفة. فالذين حرقوا القرى بالأمس، هم أنفسهم من أطلقوا الرصاص على المعتصمين أمام القيادة العامة، وهم اليوم شركاءٌ في حرب جديدة تواصل جرائم الإبادة والإنتهاكات في دارفور وكردفان والخرطوم والجزيرة وغيرها.

إنّ فضّ الاعتصام جريمة لا تقل بشاعة عن جرائم دارفور، وما زال دم الشهداء يطالب بالقصاص العادل. كما أنّ ما يجري اليوم من جرائم حرب وإنتهاكات إنسانية بين شركاء علي كوشيب أنفسهم يكشف إستمرار الإفلات من العقاب وتواطؤ البيروقراطيات العسكرية والطفيلية التي تتقاسم الدم والثروة والسلطة على حساب الوطن والمواطن.

نؤكد أنّ العدالة الحقيقية هي تلك التي تنبع من إرادة الشعب، لا من قاعات المحاكم وحدها؛ عدالة تقتلع جذور القمع والتمييز، وتبني دولة القانون والمواطنة المتساوية، حيث لا أحد فوق المساءلة، ولا حصانة لقاتل أو فاسد أو متواطئ في الجرائم ضد الإنسانية.

إنّ محاكمة علي كوشيب يجب أن تكون بداية لا نهاية، وأن تفتح الطريق لمحاكمات وطنية ودولية تطال كل من تلطخت أيديهم بدماء السودانيين، في دارفور، وفي القيادة العامة، وفي الحرب الراهنة. فشعب السودان الذي أسقط الطغيان بثوراته، قادر على أن ينتزع أيضاً حقه في العدالة، كاملة، غير منقوصة.

كلمة الميدان4347، الثلاثاء 7 اكتوبر 2025م

تقاطعات الأجيال في الاحتجاج المغربي:

من الغضب العفوي إلى أفق التغيير الجذري

تشكل الاحتجاجات الاجتماعية في المغرب مختبراً حياً لتفاعلات ديناميكية بين الأجيال، تبرز فيها هويات متعددة تتراوح بين الحماسة الرقمية لـ «الجيل Z» والذاكرة النضالية لـ «الجيل X»، وصولاً إلى التشكل المبكر لوعي «الجيل ألفا». هذه التقاطعات لا تعكس تبايناً في الأشكال التعبيرية فحسب، بل تكشف عن تطور متدرج في أشكال الوعي الاجتماعي والطبقي، ضمن سياق تاريخي طويل من المطالبة بالتغيير، يمتد من النضالات النقابية المبكرة في الأربعينيات، مروراً بتطور وتحوّل أدوات تحليل مناضلي «إلى الأمام» خلال السبعينيات والثمانينيات، وصولاً إلى حركة 20 فبراير.

ادم روبي

في مقدمة هذه الصورة يبرز جيل Z، الذي وجد نفسه في مواجهة مباشرة مع إخفاقات النموذج التنموي المغربي، حيث البطالة المزمنة، وهشاشة العمل، وتردي الخدمات الاجتماعية. وقد تفرد هذا الجيل بتوظيفه المكثف للفضاء الرقمي، محولاً منصات التواصل الاجتماعي إلى ساحات للتحشيد والنقد والفضح. ويمكن فهم تعبيره عن الغضب ليس فقط من خلال الاقتصاد السياسي الكلاسيكي، بل أيضاً عبر منظور «نظرية الاعتراف» التي طورها الجيل الرابع من مدرسة فرانكفورت، وبالأخص الفيلسوف أكسيل هونيت. فالمطالبة بالعدالة الاجتماعية تتجاوز الجانب المادي إلى المطالبة بالاعتراف بالكرامة والهوية والحقوق المتساوية، وهو ما يفسر تركيز خطاب هذا الجيل على مفاهيم «الاحترام» و«الكرامة» و«الاستحقاق»، كرد فعل على الإهانة المنظمة والاحتقار المنظم الذي تمارسه البنى الاجتماعية والسياسية القائمة. لكن خطابه، رغم حدته، يظل محكوماً بمفارقة عميقة؛ فهو يعبر عن غضب حقيقي إزاء مظاهر الاختلال، من فساد وبطالة وتهميش، لكنه غالباً ما يقتصر على نقد الأعراض دون المساءلة الجذرية لبنية النظام الاقتصادي-الاجتماعي المنتج لها. وهذا ما يمكن وصفه، من منظور التحليل الماركسي، بـ«الوعي الزائف»، حيث يظل التطلع محصوراً في أفق إصلاح النظام القائم عبر شعارات مثل «المساءلة» و«ربط المسؤولية بالمحاسبة»، دون تعرية آليات الاستغلال الطبقي التي تخلق «الجيش الاحتياطي للعاطلين» كضرورة بنيوية للرأسمالية المحلية.

هذه المفارقة ليست استثناء في تاريخ الصراعات الطبقية. فبعد الثورة الفرنسية، مثلاً، حلت البرجوازية الصاعدة محل النظام الإقطاعي، لكنها أقامت نظاماً جديداً للاستغلال في ظل الرأسمالية الصناعية. وكما وقعت الاشتراكية الطوباوية في فخ البحث عن حلول داخل النسق الرأسمالي، وكما شهدنا في تطور أدوات تحليل مناضلي «إلى الأمام» الذين طوروا نقدهم للنموذج السوفياتي وفتحوا نقاشاً جريئاً حول القضايا الوطنية والهوياتية، يبدو خطاب «الإصلاح» و«الشفافية» اليوم مجرد محاولة لترميم نظام يكرس اللامساواة. وإذا كان هذا الإصلاح يبدو واهياً حتى في المجتمعات الأوروبية التي قطعت مع الماضي الإقطاعي وتبنت ديمقراطيات ليبرالية، فإنه يصبح أقرب إلى الوهم في سياق أنظمة تابعة كالمغرب، حافظت على هياكل الريع والسلطة التقليدية ودمجتها بآليات الرأسمالية المعولمة، مما يجعل الدعوة إلى «الإصلاح من الداخل» مجرد وعي زائد بالوهم.

وفي خلفية المشهد، يتشكل الجيل الأصغر سناً، جيل ألفا، شاهداً عبر الشاشات على مفارقة صارخة: مشاهد الملاعب الكبرى والمشاريع الضخمة التي تبتلع المليارات، مقابل واقع التعليم والصحة العموميين المنهار. هذه الهوة ليست مجرد اختلال في الأولويات، بل هي تجسيد لما يسميه التحليل الماركسي «تراكم رأس المال المبهرج»، حيث تُصرف الثروة الاجتماعية على واجهات استهلاكية تخدم مصالح رأس المال المحلي والعالمي، بينما تُهمَّش القوى المنتجة الحقيقية – الإنسان – وتُترك في حالة إفقار متعمد. وهنا يبرز بعد آخر من أبعاد «نظرية الاعتراف» لهونيت، حيث أن هذا الإهمال المتعمد للخدمات الأساسية هو شكل من أشكال «الاحتقار الاجتماعي» الذي ينكر على الأفراد عضويتهم الكاملة في المجتمع، مما يغذي لدى هذا الجيل شعوراً عميقاً بعدم الاعتراف بهم وبقيمتهم الإنسانية. وهكذا، يُزرع في الوعي الجمعي لهذا الجيل بذور رفض قد تثمر لاحقاً أشكالاً أكثر راديكالية من الاحتجاج.

أما جيل الأمس، جيل X والجيل Y، فيعيش لحظة تاريخية فريدة؛ بين فخر عميق بجرأة الأبناء الذين ينجزون اليوم ما حلمنا به لسنوات، وإدراكٍ لتراكم التجربة النضالية. لقد حمل هذا الجيل راية التغيير في عقود سابقة، من حركة 20 فبراير إلى حراك الريف، ورغم كل التحديات، فإن إنجازاته النضالية ملموسة – من انتزاع حقوق وحريات إلى ترسيخ ثقافة الاحتجاج والمطالبة بالكرامة. وإذا كان النظام قد استخدم آلة قمعية وتحالفات إصلاحية لاحتواء المد الثوري، فإن شعلة النضال لم تنطفئ، بل انتقلت إلى جيل جديد يحمل ذات الحلم ولكن بأدوات مختلفة.

غير أن الجديد اليوم، والمستفاد من دينامية التاريخ التي أشار إليها مناضلون مثل السرفاتي، هو أن هذا الجيل الصاعد يعطي انطلاقة جديدة للقوى الديمقراطية والحية. فبعد سنوات من القمع والتراجع الذي أعقب حركة 20 فبراير، يبدو أن المشهد يعاود الاحتقان، مُعيداً إنتاج شروط «نهاية حكم» كما وصفتها تحليلات سابقة، حيث يتلاقى غضب الأجيال مع إرث نضالي تراكمي. إن «الهامش» الذي يتحدث عنه النظام ليس امتيازاً يُمنح، بل هو مساحة تُنتزع عبر النضال، والجيل الجديد اليوم، وبعد فترة من الصمت القسري أو النضال المشتت، يعيد فتح أبواب المواجهة، مستفيداً من دروس الماضي ومستثمراً أدوات الحاضر، ليصرخ مرة أخرى، وبصوت أعلى من ذي قبل، بأن صوت الشعب لن يُسكت.

ختاماً، لا يمكن فهم الاحتجاجات الراهنة بمعزل عن سياقها التراكمي؛ فهي حلقة في مسار نضالي طويل، تنتقل فيه روح الغضب من جيل إلى جيل، حاملة معها إرثاً من التجارب والإنجازات. إن إضافة عدسة «نظرية الاعتراف» لهونيت إلى التحليل الماركسي الكلاسيكي تسمح لنا بفهم أعمق لأبعاد هذه الاحتجاجات، فهي ليست مجرد صراع على توزيع الثروة، بل هي أيضاً نضال من أجل الاعتراف بالهوية والكرامة والحق في المشاركة الاجتماعية الكاملة. قوة هذه الحركة تكمن في طابعها العضوي وانطلاقها من صميم المعاناة الطبقية، بينما يكمن تحدّيها الأساسي في قدرتها على تجاوز «الوعي الزائف» والخطاب الأخلاقي السطحي، نحو بناء وعي طبقي راديكالي يطرح بديلاً جذرياً يستهدف جذور الاستغلال في النظام الرأسمالي نفسه، بدلاً من الدوران في حلقة مفرغة من مطالب الإصلاح التي تستوعبها الآلة وتفرغها من مضمونها الثوري.

في مواجهة هذه الديناميات الجيلية المعقدة، يبرز السؤال الاستراتيجي: ما العمل؟ يفرض الواقع الجديد على المناضلين الماركسيين واجباً مزدوجاً: الاستماع النقدي والتعلم من طاقة وغرائزية الجيل الصاعد، وفي الوقت نفسه، المساهمة في تنظيم هذه الطاقة وانتقالها من الغضب العفوي إلى الفعل المنظم المستدام. لا يمكن تحقيق هذا الانتقال من قبل أفراد مشتتين، بل فقط من خلال تنظيم سياسي ثوري قادر على أن يكون أداة جماعية للمعرفة والمقاومة والنضال الطويل.

يجب أن يبدأ عملنا من حيث ينتهي وعي الجماهير الغاضب، لا من حيث نريد نحن أن نبدأ. هذا يعني الانخراط الجدي في نقاشاتهم اليومية حول البطالة والتعليم والفساد، وربط هذه القضايا الملموسة عضوياً بتحليل نقدي جذري لطبيعة النظام الرأسمالي التابع وآلياته في إنتاج الإفقار والريع. الهدف هو المساعدة في تجاوز «الوعي الزائف» المرتبط بمطالب «الإصلاح» و«المحاسبة» فقط، دون التوقف عندها، نحو بناء وعي طبقي يدرك أن حل هذه المعضلات يتطلب اقتلاع جذور النظام الاقتصادي-الاجتماعي القائم.

قوة الحراك الحالي، كما أشرت، تكمن في نجاحه في صياغة ملف مطلبي موحد («لجميع الشعب»)، يعبر عن هموم طبقة عاملة ومهمشة عريضة. هذه الوحدة في المطالب هي البوابة الحقيقية لبناء تحالف طبقي واسع، مهمتنا هي تعميقه وتحويله من مجرد قائمة مطالب إلى برنامج نضالي يفضي إلى تغيير جذري.

جيل Z والاحتجاج الرقمي :

وعي طبقي جديد وغياب نسوي مؤجل

شهد العالم في الآونة الأخيرة تحولا جذريا أعاد تشكيل الهوية السياسية مع الثورة الرقمية، وكانت الأخيرة السبب المباشر في بروز فاعل اجتماعي جديد قلب موازين النضال الكلاسيكي، مما قطع الصلة بالمؤسسات وأنماط الاحتجاج التقليدية. فعلى سبيل المثال، برزت على المستوى العالمي منذ سنة 2010 موجة من الاحتجاجات الرقمية التي جمعت بين الفعل الميداني والافتراضي، بدءا من «الربيع العربي» مرورا بحركة «حياة السود مهمة» وصولا إلى «Me Too». وما يميز هذه الحركات هو تقاطع الذوات الفردية مع الجماعية داخل فضاء افتراضي متحرر من القيود المؤسساتية التقليدية، في بيئة تتسم بالسيولة واللامحدودية، ما أحدث تحولا عميقا في طبيعة الكينونة الاجتماعية.

نزهون جبل

وقد انبثق هذا الفاعل الاجتماعي من رحم الرقمنة، فاتخذ من الفضاء الافتراضي ساحة للصراع الطبقي والرمزي في آن واحد، فقلب موازين النضال الكلاسيكي. بدوره، فتاريخيا عرف الشارع المغربي سلسلة من الحركات الاحتجاجية، كان أبرزها حركة 20 فبراير وحراك التعليم، وحراك الريف (...) وغيرها. ولا يمكن فهم الحركات الاحتجاجية الجديدة، المعبر عنها اليوم تحت مسمى جيل Z، بمعزل عن الإرث النظري للفكر الماركسي الذي ربط منذ الوهلة الأولى بين البنية الاقتصادية والاجتماعية وبين أشكال الوعي والممارسة. فالحركات الاحتجاجية ليست مجرد رد فعل آني على الظلم، بل هي نتاج لبنية مادية تنتج علاقات الهيمنة والاستلاب. ومن هذا المنظور، يمكن القول إن جيل Z يعبر بوسائل جديدة عن وعي طبقي متحول؛ وعي لا يتجسد فقط في المصانع وساحات العمل، بل أيضا في الفضاء الافتراضي، حيث تتفاعل الطبقات الهشة والمهمشة. وهكذا انتقلت أشكال الصراع من المجال الاقتصادي المباشر إلى ما يسميه بيير بورديو «بالصراع الرمزي»، حيث تُعاد إنتاج الهيمنة عبر اللغة والصورة والتمثلات الإعلامية.

ويمكن قراءة هذه الحركات الاحتجاجية الجديدة، ولا سيما تلك التي يقودها جيل Z، باعتبارها امتدادا لتحولات عالمية بخصوصيات محلية. فمنذ حركة 20 فبراير سنة 2011، شهدت الساحة المغربية تحولا في أنماط الاحتجاج، إذ انتقلت من المطالب الاجتماعية والاقتصادية المباشرة إلى موجة جديدة من الاحتجاجات الرقمية يقودها شباب غير مؤطرين مؤسساتيا، يستخدمون الفضاء الافتراضي أداة للتعبئة والتعبير والفضح. فهذه الحركات لا تتحرك وفق تنظيمات تقليدية أو أيديولوجيات مغلقة، بل من خلال منطق أفقي عفوي ولا مركزي، ينسجم مع ما وصفه مانويل كاستلز «بقوة الشبكات»، التي أفرزت شكلا جديدا من المقاومة خارج البنية التنظيمية التقليدية.

ويكشف عمق الحركة التي يقودها جيل Z عن بنية اجتماعية متوترة، مليئة بالتناقضات بين رأس المال والعمل، وبين الواقعي والافتراضي، وبين السياسي والثقافي والجماعي والفردي. ولفهم أعمق لهذه الاحتجاجات، لا بد من تحليل البنية التحتية الاقتصادية والبنية الفوقية الأيديولوجية والسياسية. فجيل Z يعيش أزمة بنيوية للرأسمالية، تتجلى في اقتصاد تابع قائم على الريع والديون، واتساع رقعة الهشاشة الاجتماعية والبطالة. وبالتالي، فإن مطالبه تعبر عن صراع متجدد بين العمل ورأس المال في صورته الحديثة، وعن تهديد للمنظومة الإنتاجية القائمة.

كما تشير نسب البطالة في صفوف الشباب والخريجين، التي تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة بنسبة 36.7%، بينما تبلغ بين حاملي الشهادات 19.6% سنة 2024، إلا أن رأس المال لم يعد قادرا على استيعاب القوى العاملة الجديدة، بل ينتج فائضا منها، تاركا للهامش مطالب مادية تعبر في جوهرها عن صراع على توزيع الثروة والموارد بين رأس المال السياسي والاقتصادي من جهة، والطبقات الشعبية من جهة أخرى.

وقد قوبل خروج جيل Z إلى الشارع باستجابة أمنية عنيفة، يمكن تحليلها في ضوء علاقة السلطة بالعنف المنظم. وهنا تطرح أسئلة جوهرية: من يملك العنف الشرعي؟ من يمارسه؟ ومن يحدد حدود استخدامه؟

في المقابل، يلاحظ أن أعمال الشغب التي ترافق بعض الاحتجاجات تُستعمل من قبل الدولة والإعلام الرسمي كذريعة لتفويض شرعية الحركة، واتهامها بالفوضى، وتبرير القمع الممارس ضدها، ما يضعف قدرتها على التعبئة والتجنيد.

وهذا النمط من التعامل ليس استثناء، بل سلوكا متكررا في الأنظمة الرأسمالية التابعة، إذ كلما اتسع نطاق الاحتجاجات، سعى النظام إلى تشويهها أو اضطهادها بوصفها خطرا على «الاستقرار».

(ألا يجدر بنا التساؤل هنا: أين العدالة لضحايا القليعة الثلاثة الذين سقطوا برصاص السلطة؟)

ورغم الحضور الميداني اللافت للنساء في المظاهرات والوقفات الأخيرة، إذ شكّلن درعا ميدانيا في مواجهة العنف الأمني، وعبّرن من خلال تصريحاتهن الرصينة عن المطالب المشروعة لجيل Z، إلا أن حضورهن ظل في الغالب جسديا أكثر منه سياسيا.

فهذا الغياب الرمزي للمرأة كفاعل منظم وكمكون قيادي يعكس اختلالا في الوعي الجمعي والأيديولوجي داخل الحركة، حيث تُستدعى المرأة كرمز في الصراع ضد التهميش، لا كصوت مستقل داخل بنية الصراع ذاتها.

ومن منظور ماركسي-نسوي، يكشف هذا الغياب عن حدود الحركة، فكما بينت ألكسندرا كولونتاي وسيلفيا فيديريشي، لا يمكن الحديث عن تحرر طبقي دون إدماج تحرر المرأة بوصفها جزءا من القوى المنتجة.

فالعمل غير المأجور الذي تقوم به النساء في المنزل هو جزء من آلية إعادة إنتاج الرأسمالية ذاتها.

وبالتالي، فإن غياب المرأة كفاعل منظم يعني غياب جزء من القوة الثورية المنتجة للتحرر.

أما على المستوى الإعلامي، فالصورة أكثر فجاجة: ففي حلقات البودكاست والنقاشات العمومية التي تناولت الاحتجاجات، سيطر الرجال تماما.

فالتحليل والتفسير والتنظير — كلها نُقلت بصوت ذكوري، فالمرأة كانت موضوعا للنقاش، لا طرفا فيه.

وهذا ما تسميه الماركسية النسوية «الاستبعاد الرمزي للمرأة من الوعي الجمعي»، بمعنى أن حتى لحظة الاحتجاج، التي يفترض أن تكون لحظة كسر للتراتبية، أعادت إنتاج نفس التراتبية الأبوية.

إن هذا الغياب البنيوي للمرأة كقوة فكرية وتنظيمية يعكس استمرار أنماط الهيمنة الاجتماعية ذاتها داخل الحركات الاحتجاجية، ويشير إلى أن الحركة لا تزال في طور الوعي العفوي: وعي بإدراك الظلم دون إدراك جذوره البنيوية. وفي المقابل، يلاحظ غياب بنيوي للتنظيمات النسوية ذات الخلفية اليسارية عن فضاءات الاحتجاج، مما أسفر عن فراغ تنظيمي واضح على مستويين:

أولا، على مستوى التأطير النظري والسياسي: إذ غابت هذه التنظيمات عن مهمة صياغة برنامج نضالي يربط المطالب الاجتماعية والاقتصادية للحركة بأجندة تحررية نسوية جذرية. فبدلاً من تحويل الاحتجاج العفوي إلى حركة ذات رؤية استراتيجية، ظل الخطاب الاحتجاجي يفتقر إلى ذلك البعد النسوي الذي يكشف عن القمع الطبقي.

ثانيا، على مستوى التأطير الحركي والميداني: إذ لم تستطع هذه المكونات بناء أطر نسائية قادرة على قيادة الحركة من داخلها، أو صياغة خطاب مضاد يمكنه تفكيك الآليات الأبوية داخل الحركة نفسها، والتي أعادت إنتاج المرأة كـ«درع بشري» أو كرمز، لا كفاعل مركزي في الصراع.

وهذا الغياب لم يكن حكرا على التنظيمات النسوية، بل شمل أيضا الأحزاب السياسية التقليدية التي قصر دورها على إصدار بيانات التضامن، من دون انخراط حقيقي في تأطير الجماهير المحتجة. وهذا المشهد يطرح إشكالية بنيوية تتجاوز التضامن الشكلي إلى سؤال الجدوى والوظيفة: أين تكمن القطيعة بين هذه المؤسسات والحركة الاجتماعية الجديدة؟ ولماذا فشلت في أن تكون رافعة للتغيير، وليس مجرد مشاهد عليه؟

رغم هذه الإشكاليات التي عرفتها الحركة فيما يخص المسألة النسائية إلا أنه بالرغم من ذلك شهد تطورا جزئيا فيما يخص حضور النساء في الاحتجاجات والتجسيد الميداني في الشارع. بحيث لوحظ الحضور القوي والكمي للمرأة في الشارع للاحتجاج ورفع الشعارات بشكل قوي وفي الكثير من الأحيان مبادرة العديد من النساء لقيادة الشعارات ميدانيا، يمكن الإشارة أيضا إلى كسر جدار الخوف للنساء عبر مواجهتهم مع السلطات والإبداعات الجديدة في اللافتات ورفعهن في وجه الأجهزة القمعية والاعتقالات التي عرفتها النساء كانت بنسبة كبيرة أيضا ورغم ذلك لم يكسرهن ذلك عن النضال. كما شهدنا أيضا دفاع المرأة على الشباب في الاحتجاجات لصد الاعتقالات، مما يشير إلى تطور جزئي في وعي المرأة من داخل الحركة رغم غياب التأطير السياسي الذي يشكل طفرة نوعية في الحركات الاحتجاجية في المجتمع والذي يمكن أن يساهم بشكل كبير في تطور حركة «جيل زيد» والذي يجب الاستثمار فيه بشكل إيجابي للحركة.

إن المطالبة بحقوق الصحة والتعليم داخل النظام الرأسمالي لا تتجاوز المطالبة بتصحيح وجه النظام لا بتقويضه. فالبنية الاقتصادية المغربية، الخاضعة لمنطق السوق والدين والخوصصة، لا يمكن أن تنتج عدالة اجتماعية، لأنها قائمة على تراكم الثروة لدى القلة واستغلال الأغلبية.

وبالتالي، فإن المطالبة بالحق في الصحة والتعليم دون مساءلة من يملك القطاعات ومن يستفيد من الخوصصة، هي مطالبة ناقصة. وكما قال ماركس: «ليس وعي الناس هو الذي يحدد وجودهم، بل وجودهم الاجتماعي هو الذي يحدد وعيهم».

إن الوعي الإصلاحي السائد داخل هذه الحركة هو انعكاس لوجود اجتماعي هش، لشباب يعانون من التهميش والبطالة وضعف التعليم، لكنهم لم يبلوروا بعد مشروعا لتغيير البنية التي تنتج هذا الواقع.

نخلص في الختام إلى أن مطالب جيل Z تندرج ضمن ما وصفه لينين «بالوعي النقابي الجماعي»؛ أي الوعي المطالب بالإنصاف داخل نفس البنية التي تكرس الظلم.

ولكي تتطور هذه الحركة الانتفاضية الجديدة، لا بد أن تعيد بناء ذاتها عبر التكوين الذاتي السياسي والفكري، وأن تستثمر الثورة الرقمية لا كفضاء للتعبئة فقط، بل كمدرسة للنضال والتعلم، حتى تتحول إلى قوة سياسية وشعبية تتسم بوعي اجتماعي نقدي قادر على إحداث التغيير من داخل الفضاء الرقمي الذي ولدت فيه.

مرايا الحديد

عبد اللطيف صردي

يارفيق الدرب المضيء لماذا بصمت
على صكوك الرحيلا . حدوت حدو
الأمين ومانديلا.
وانبعثت من سلالتيهما انسلالا.
ولا زال المشفى ومارستان البلد
عليلا.
سلكت بنا المتاريس وعدتنا وزادنا
قليلا.
خطت سياط الجلاد على رجليك
تعاريج الخطب الجليلا. صرخت
ملء حنجرتك في وجه الطغيان
وزيف صناديق
التصويت لن يمروا ولو كان منا
الشهيد والشريد والقتيلا. صدحت
في المحافل والمعامل وجحافل دور
الصفيح والدورالايلة للسقوط
بالمدينة العتيقة بالبرهان والدليلا .
استهويت شظف المعيش ولم ترض
في كبرياء حياة الرفاه نزيلا.
عريت كل التحاليل المخاتلة
المظللة في المحافل فأضحت هراء
وأضاليلا.
لم تنل منك سنوات عجاف في ليل
الزنازن والألام بين الضلوع تصر
على تحية فلسطين ولا تميلا.
ودعناك بالهتافات والزغاريد
واعلام فلسطين وقبلنا جبينك
تقبيلا.

هَا نَحْنُ عُدْنَا يَا غَزَّة

شفيق العبودي

مِنْ لَيْلِ الغِيَابِ
وَمِن شَتَاتِ الذَاكِرَة
عُدْنَا
مِنْ مَوْتِنَا المُؤَجَّلِ في المَنَافِي
من رَمَادِ الخَوْفِ في الأَزِقَّةِ
البَائِسَةَ
من طَوَابِيرِ الجُوعِ
ومَغْصِ النُزُوحِ
عُدْنَا إِلَيْكِ يَا غَزَّة
مِنْ مُخَيَّمَاتِ القَصْفِ
عُدْنَا
نَحْمِلُ في أَكُفِّنَا حَجَرًا
وفِي قُلُوبِنَا بُرْكَانَ وَطَنٍ
لا يَنَام
عُدْنَا نُعِيدُ لِلْبَحْرِ مِلْحَهُ
وللأَطْفَالِ أُغْنِيَةَ الأَمَلِ
في وَجْهِ الرُكَام
هَا نَحْنُ عُدْنَا يَا غَزَّة
من بَيْنِ صَمْتِ العَرَبِ المَكْسُورِ
ونِفَاقِ السَّاسَةِ المَأْجُور
نَحْمِلُ فِي أَعْيُنِنَا صَهِيلَ
المُقَاوَمَة
في أَصَابِعِنَا وَعْدُ السَّمَاء
أَنْ لا يَطُولَ هَذَا اللَّيْلُ الجَبَان
مَرَّةً أُخْرَى عُدْنَا يَا غَزَّة
كَمْ مَرَّةً مُتِّ ثُمَّ نَهَضْتِ؟
عَنْقَاءُ العَصْرِ أَنْت
كَمْ مَرَةً نَزَفْتِ ثُمَّ أَزْهَرْتِ دِمَاؤُكِ
نَصْرًا؟
كُلُّ طِفْلٍ فِيكِ رَايَةُ مَجْد
وكُلُّ أُمٍّ فِيكِ قَسَمٌ لا يُكْسَر
وعَهْدٌ لا يُنْكَث
ها نَحْنُ عُدْنَا يَا غَزَّة
أَفْرِشِي صَدْرَكِ لِلْعَائِدِينَ
مِنْ مُخَطَّطَاتِ التَّهْجِير
مِنْ مَنَافِي الوَجَعِ العَرَبِيِّ
وافْتَحِي ذِرَاعَيْكِ
كَأَنَّكِ المَعْنَى الأَخِيرُ لِلْكَرَامَة
هَا نَحْنُ عُدْنَا يَا غَزَّة
لا نَحْمِلُ سِوَى الحُلْمِ
واليَقِين
لا نُؤْمِنُ إِلاَّ أَنَّ
الدَّمَ طَرِيقُنَا إِلَى اليَوْمِ الحُرِّ
المُبِين...

العرائش/المغرب 12 اكتوبر 2025

حول «ثقافة» الشماتة

نورالدين موعابيد

تتبدى الشماتة آلية دفاعية، تبريرية، وتغدو إسقاطية رهيبة ترضع أثداء الخضوع والخنوع الانبطاحيّين.وحسبي في هذه العجالة إضاءة أنموذج ثنائيّ: حرب غزة، ومصير أسطول مساعدات المحاصرين، المجوّعين من أهل فلسطين، الصامدين ضد الحيف والزيف الممنهجيْن، المهددين بالإبادة الجماعية والتطهير الجمعيّ أيضا، إذ أدان بعضُهم الضحية(الشعب الفلسطينيّ المقدام)، بدل أن يدين الجلاد السادّيّ(الكيان الصهيونيّ)..ذريعتهم واهية، متهافتة تستند إلى مقولة: «البادئ أظلم»، وهم بهذا يُجهزون على تاريخية القضية الفلسطينية، متناسين أن تلك الذريعة-الخديعة هي حجة عليهم، وليست حجة لهم. والواقع أنهم يتعمدون تناسي أن الشهيد عزالدين القسام قتل سنة1935، فمن هو البادئ الحقيقيّ؟!..أما ما عرفه الأسطول العالميّ فقد أضحى تشفيا يندى له جبين الجبناء، الرعاديد، إن تبقى لهم جبين أصلا !!، بل إن منهم من تحول بقدرة قادر إلى أحد حفدة زرقاء اليمامة، أو إلى عرّافة العصر، منتشيا-بئس الانتشاءُ – بكونه حدس(بفتح السين) «إخفاق» الأسطول في فك الحصار على غزة، وهذا الموقف، لعمري، قشدة الخسة، وعصارة النذالة !

وحدك، أيها الفلسطينيّ الفذ، المناضل حتى النخاع، لا تنشد الأغاني، وإنما الأغاني تنشدك إذ تكتب حاضر ماضيك، منتصرا على ثنائية الطاغوت واللاهوت..تحاور جروحا بلا ضفاف، في الحواضر كما في المداشر والأرياف..تصطك ثناياك فتأبى الاصطفاف..هكذا كنت، وما زلت،يا صاحبي، ثهلان لا يتحلحل، بعد أن خذلتك عدنان وقحطان، تؤبد اخضرار شجرة الحياة..فحتى الفيلسوف شوبنهاور، فارس السوداوية، يقول: «أن تشعر بالغيرة، فذلك طبعيّ(بفتح الطاء والباء)، لكن حينما تشمت فذلك شيطَانيّ». ومن مفارقات تجار الدين أنهم يشمتون، مخالفين موقف ما يزعمون أنهم يعتقدونه !!.ولعلك تذكر، عزيزي القارئ، كيف أفتى يوسف القرضاويّ بقتل رئيس ليبيا السابق معمر القذافيّ، نكاية فيه دونما محاكمة..وفي شعر عروة بن الورد، نقرأ:

«»أليس ورائي أن أدب على العصا
فيشمت أعدائي و يسأمني أهلي
رهينة قعر البيت كل عشية
يُطيف بي الولدان أهدج كالرأل
أقيموا بني لبنى صدور ركابكم
فكل منايا النفس خير من الهزل «»

فأين متثاقفو القرن الحادي والعشرين من الشاعر الجاهليّ :عروة؟؟!!، الذي لم يفت صخرة إصراره لا الضعفُ ولا الهرمُ..لذلك فهو أبو الشعراء الصعاليك، كما يُكنى، أو عروة الصعاليك، لأنه طهّر «الصعلكة»من أي ملمح قدحيّ، مؤمنا بفلسفة حياتية تنصف المقهورين في المضارب التي أقام بها عروة..لاسيما بعدما حشد شعراء صعاليك آخرين سلكوا مسلكه(الشنفرى، السليك، تأبط شرا.)

أتراك، أيها الفلسطينيّ، ما زلت تبخع نفسك على آثار عروبتهم، فلا تكاد تظفر ببقايا مواجهة «تلوح كباقي الوشم في ظاهر اليد»، أم هي آخر الطلقات..؟ف«إما أن نكون، أو لا نكون»..يأبى الغسق والشفق، وانبلاج الصباح إلا أن يشرف الشهداء على تباشير قادمة، هي للمنبطحين صادمة.

أكتوبر 2025.

إصدارات جديدة:

«ايمزار» رواية للنقابي حميد مجدي

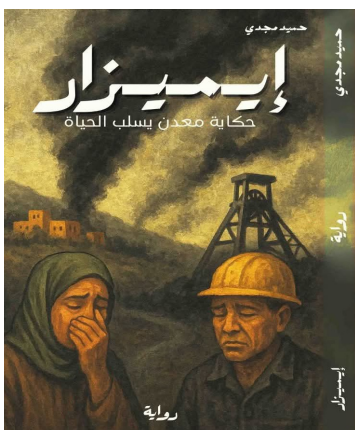

يسعدني أن أزفّ إلى القرّاء والمهتمين بالشأن الأدبي والفكري خبر صدور كتابي الأول بعنوان: «الكتابة كصيرورة: سيرة ذاتية لا تطابقية ثورية – قراءة في سيرة شجرة البطم للكاتب المغربي معاد الجحري»، وذلك عن مطبعة Médina Sud بكلميم، في أكتوبر 2025.

يأتي هذا العمل تتويجًا لمسار بحثي وتأملي في تجربة السيرة الذاتية بوصفها ممارسة وجودية ومجالًا للمقاومة الفكرية والكتابية، ويقترح قراءة حرّة في نص سيرة شجرة البطم باعتباره نموذجًا لما أسميته بـ«السيرة اللاتطابقية الثورية»؛ سيرة تكتب الذات في تعدّدها وتشظّيها، وتقاوم كل أشكال التطابق والجاهزية.

الكتاب دعوة للتفكير في الكتابة كفعل تحوّل مستمر، وكصيرورة تُعيد مساءلة العلاقة بين الذات والنص، وبين الذاكرة والتاريخ، وبين الأدب والسياسة.

رشيد مود؛ أستاذ مهتم بالأدب
كلميم،10 أكتوبر 2025

يطل علينا الكاتب حميد مجدي بابداع ادبي من جنس الرواية بعنوان «ايمزار» من عالم او باطن المنجم. يفشي سر المعاناة التي تبقى دفينة باطن الارض ولا يسمح لها بالبوح. هذا اللون الأدبي الذي يكاد يكون منعدما على خلاف الانتاج الغربي الذي طرق هذا المضمار كجيرمنال ودعوني أتكلم .

والكاتب خبر تجربة نقابية طويلة في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بورزازات. وقد كتب كتابا في هذا المجال.أكيد ستكون ايميزار لبنة في عالم السرد المنجمي.وصيحة مدوية في فضاء القهر والاستغلال.

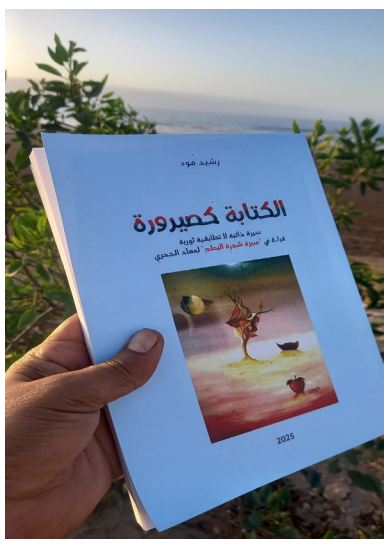

رفيق العسال :

لا سبيل إلى تجاوز الأزمة إلا عبر بناءٍ مشروع صحي وطني وديمقراطي وشعبي، يعتمد تمويلا عموميًا عادلا

تقديم

ضيف هذا العدد هو الرفيق عسال رفيق، طالب بكلية الطب بمدينة ريمس بفرنسا. تخصص أمراض نفسية وعقلية، من شباب حركة 20 فبراير المجيدة، مناضل سابق في شبيبة النهج الديمقراطي، قيادي سابق في التنسيقية الوطنية لطلبة كليات الطب والصيدلة وطب الأسنان بالمغرب وهو الآن مناضل فاعل في حركة جيل زيد بفرنسا،في هذا الحوار معه حول واقع الصحة والاحتجاجات الحالية عاى هذا الواقع...

■ انبثقت إلى سطح الأحداث، مؤخرا حركة احتجاج في بعض المدن، ضد ما يتعرض له المواطنون في مراكز ومستشفيات قطاع الصحة العمومية، بشكل يضرب في العمق الحق في الصحة. كيف تقيمون الوضعية التجهيزية والتدبيرية لهذه المراكز والمستشفيات على ضوء هذه الاحتجاجات؟

● **الاحتجاجات التي شهدتها عدة مدن مغربية خلال الأسابيع الأخيرة، لم تأت من فراغ، وهي ليست سوى تعبير صادق عن عمق الأزمة البنيوية التي يعيشها قطاع الصحة العمومية. المستشفيات والمراكز الصحية العمومية تعاني من ضعف التجهيزات، خصاص مهول في الأطر، ورداءة في الخدمات، وكل ذلك يضرب في العمق الحق الدستوري في الصحة.**

لكن هذه الأزمة ليست نتيجة الصدفة أو أخطاء في التدبير اليومي، بل هي تجسيد لسياسات طبقية عمومية مبرمجة ومخططة تهدف إلى تفكيك ما تبقّى من القطاع العمومي وتحويله إلى قطاع هشّ ومهمّش، مقابل دعم وتسريع وتيرة تطور القطاع الخاص كمجال استثماري مربح.

فالمغرب ليس بلدًا فقيرًا في التجهيزات أو الكفاءات، بل إنه يعاني من فقر وتمييز في توزيعها. فبينما تتهالك المستشفيات العمومية بتجهيزات متقادمة، نرى القطاع الخاص مزودًا بأحدث الآلات والتقنيات الطبية، لكنه في متناول من يملك القدرة على الدفع فقط.

الدولة اختارت أن تحصر الخدمة العمومية الرديئة والمتهالكة في الفئات الفقيرة والهشة، وأن تخلق في المقابل قطاعًا صحيًا خاصًا متطورًا للطبقات والفئات الميسورة، بمنطق يجعل من المريض "زبونًا" لا مواطنًا، ومن العلاج سلعة لا حقًا.

■ بعد انطلاق هذه الحركة الاحتجاجية سارع المخزن، كما هي عادته، لإرسال وزير القطاع في زيارات تفقدية للمستشفيات، فيما يبدو للتغطية على دور السياسات العمومية في الوضع الكارثي لمستشفياتنا العمومية، ما في تصوركم نقائص او سلبيات هذه السياسات المساهمة في هذا الوضع؟

● **الزيارات الميدانية التي يقوم بها وزير الصحة بين الفينة والأخرى ليست سوى زيارات للاستهلاك الإعلامي، الهدف منها إظهار الوزير وكأنه لم يكن على علم بالكوارث التي يعيشها القطاع الذي يشرف عليه، وتلك مصيبة أخرى.**

لكن هذه الحملات الإعلامية لا تستطيع أن تُخفي أن جوهر الأزمة سياسي بالأساس، وأن المشكلة ليست فقط في سوء تدبير المستشفيات، بل في اختيار نموذج اقتصادي يجعل من الصحة سلعة لاحقًا.

تتجلى هذه السياسة في عدة مستويات:

• ضعف الاستثمار العمومي في الصحة: فحسب توصيات منظمة الصحة العالمية، يجب أن تخصص الدول النامية ما لا يقل عن 12% من ميزانيتها العامة للصحة، بينما لم تتجاوز في المغرب نسبة 4%، من الميزانية العامة في السنة الجارية.

• ضعف التوظيف في القطاع العمومي: نتيجة الأجور الهزيلة التي يتلقاها الأطباء والممرضون وباقي الأطر الصحية، مما يدفع الكثيرين إلى مغادرة القطاع أو الهجرة نحو الخارج.

• ضعف الاستثمار في الصيانة والتجهيزات، مقابل تشجيع المصحات الخاصة على التوسع واقتناء أحدث التجهيزات.

• تفكك نظام التغطية الصحية الذي عرف عدة "إصلاحات" متضاربة، زادت من تعقيد الولوج إلى الخدمات بدل تسهيله.

كل ذلك يعكس سياسة نيوليبرالية ممنهجة تقوم على تراجع الدولة عن أدوارها الاجتماعية، وتحويل الحق في العلاج إلى امتياز طبقي.

■ في ظل التوسع المتنامي لخوصصة القطاع، وهو الأمر الذي تشجعه الدولة المخزنية، تنحسر الخدمات الصحية العمومية في المغرب، أي أفق لهذه الخدمة على ضوء ذلك؟

● **تشهد الصحة العمومية في المغرب انهيارًا متسارعًا، حيث تتحول بعض المستشفيات العمومية الفقيرة أحيانًا إلى مقابر جماعية للفقراء، كما هو الحال لمستشفى الحسن الثاني بأكادير، بينما تظل المصحات الخاصة متطورة ومفتوحة فقط أمام من يملك القدرة على الدفع، بما يشبه السياحة الصحية. هذا التمييز يبرز الفجوة الطبقية في الوصول إلى الحق في الصحة، وهو حق إنساني يجب أن يكون مضمونا لجميع المواطنين دون تمييز.**

ورغم هذا الواقع القاسي، يبقى الأمل قائمًا على نضالات العاملين في القطاع الصحي والحركات الاجتماعية والقوى الديمقراطية، التي تدرك أن الدفاع عن الصحة العمومية هو معركة شعبية من أجل العدالة والكرامة. ولا سبيل إلى تجاوز الأزمة إلا عبر بناء مشروع صحي وطني وديمقراطي وشعبي، يعتمد تمويلا عموميًا عادلًا، وإصلاح التوظيف والتكوين، وتوزيع الموارد البشرية والتجهيزات بشكل متوازن، ويضمن نظام تغطية صحية تضامنيًا حسب حاجات وقدرات كل فرد، وذلك لن يتم إلا بفرض القطع مع الفساد ومحاسبة المفسدين الذين يتاجرون بصحة المواطنين.

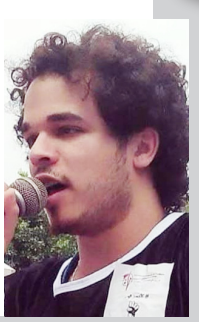

الدولة اختارت أن تحصر الخدمة العمومية الرديئة والمتهالكة في الفئات الفقيرة والهشة، وأن تخلق في المقابل قطاعًا صحيًا خاصًا متطورًا للطبقات والفئات الميسورة، بمنطق يجعل من المريض "زبونًا" لا مواطنًا، ومن العلاج سلعة لا حقًا.

فرنسا: أزمة ظاهرها سياسي وحقيقتها صراع طبقي

محمد شاعـر

تعيش الجمهورية الفرنسية أزمة غير مسبوقة، عنوانها الأبرز تعاقب عدة حكومات في فترة لا تتجاوز السنة الواحدة وبالضبط منذ شتنبر 2024، حيث انطلقت باستقالة حكومة غابرييل أتال بعد انتخابات تشريعية يونيو يوليوز 2024 واستمرارها كحكومة تصريف أعمال لمدة شهرين، ثم تلتها حكومة ميشيل بارنييه التي لم تعمر أكثر من ثلاثة أشهر بعد تصويت بحجب الثقة، ولم تكمل الحكومة الموالية برئاسة المخضرم فرانسوا بايرو العشرة أشهر لرفض الجمعية الوطنية منحها الثقة في أفق قانون مالي ترفضه العديد من التيارات البرلمانية. أما الحكومة الثالثة، وهي حكومة لوكورنو فلم تطلع عليها شمس اليوم الموالي لتشكيلها حتى أعلن رئيسها الاستقالة لتصبح أقصر الحكومات عمرا في تاريخ الجمهورية الخامسة. ويستمر التخبط الماكروني الذي قام يوم الجمعة 10 شتنبر بإعادة تعيين لوكورنو لتشكيل حكومة جديدة.

إن الأزمة الحكومية والسياسية ليست في عمقها أزمة سياسية كما يدعي اليمين بمختلف تلاوينه إنها تجسيد لوضعية اقتصادية ومالية واجتماعية متأزمة. فالأزمة الاقتصادية تترجم في دين عام يمثل 114% من الناتج المحلي لتأتي فرنسا في الرتبة الثالثة في هذا الشأن بعد اليونان ب (160%)، وإيطاليا ب (138%) داخل الاتحاد الأوربي، وعجز مالي يصل إلى 5،5%، وهي نسبة تتجاوز السقف المسموح به على صعيد الاتحاد الأوربي أي 3%، في وقت يتباطأ النموالاقتصادي في البلاد، والذي انكمش في الربع الأخير من سنة 2024 إلى 0،1 %. ونظرا لهذه المعطيات الاقتصادية السلبية الناتجة عن سياسة ضريبية في صالح البورجوازية ، عملت الحكومات اليمينية المستقيلة الواحدة تلو الأخرى على تحميل الطبقات الكادحة والفقيرة من المجتمع الفرنسي تبعات الأزمة ، فحكومة بايرو وضعت خطة أغلب تدابيرها تمس هذه الفئات ومنها تقليص الإنفاق العام بشكل غير مسبوق، مع تجميد موازنات كافة القطاعات باستثناء الدفاع وخدمة الدين، إضافة إلى إبقاء المعاشات التقاعدية في مستويات منخفضة ، وخفض الإنفاق على الرعاية الصحية بمقدار 5 مليارات يورو، وتجميد رواتب موظفي القطاع العام، وتقليص التوظيف الحكومي، وتحديد سقف لمصاريف الرعاية الاجتماعية. ، وإلغاء عطلتين رسميتين. ونفس المسار تسير فيه خطة ميزانية 2026 التي تتضمن المزيد من التقشف من خلال سياسة جد بخيلة في مجال الحماية الاجتماعية والإنفاق، وإجراءات غير عادلة اجتماعيا لزيادة الإيرادات؛ بغية تحريك الاقتصاد في اتجاه عرضي يتجه لاستقرار الدين العام والسيطرة على العجز المالي. وبذلك فإن الحكومات اليمينية تساير الأحزاب اليمينة الليبرالية و كبار أثرياء البورجوازية الفرنسية الذين يعارضون أي حديث عن حل للأزمة من خلال ضرائب على الثروة، حيث تعالت أصواتهم ضد اقتراح الخبير الاقتصادي الفرنسي غابرييل زوكمان الذي عرف ب « ضريبة زوكمان» وتتمثل في آلية لفرض حد أدنى من الضريبة على أصحاب الثروات الكبرى، الهدف، وفق مؤيديها، هو إشراك كبار الأغنياء في تحمل العبء الضريبي بشكل يتناسب مع حجم ثرواتهم، وتستهدف حصرا أصحاب الثروات التي تتجاوز 100 مليون يورو، ما يعني أن الضريبة لا تطال الطبقة الوسطى ولا أصحاب الثراء العادي، بل شريحة ضيقة من الأغنياء والعائلات التي تمتلك ثروات ضخمة، يُقدَّر عددهم بـ1800 شخص. ونتيجة رفض الحكومات المتعاقبة لهذا المقترح وإمعانها في ضرب القدرة الشرائية لأغلبية الشعب الفرنسي، والاقتصار على حلول تقضي على مكاسب الشعب في الحماية الاجتماعية ومنها التقاعد، تأزمت الأوضاع الاجتماعية، واستنهضت الطبقة العاملة والفئات المتضررة نفسها ضد المشاريع الطبقية لأثرياء فرنسا، بتنظيم أشكالا احتجاجية متنوعة مثل « حركة لنغلق كل شيء « في 10 شتنبر 2025، التي كتب عنها ميلانشون:»أيام كهذه تشكل لحظات رائعة للتعلم والإبداع. المبادرات المحلية الكثيرة تشهد على ذلك. فالثقافة المحلية للنضال تتغذى منها، وتشكل لاحقا تقليدا». هذه الاحتجاجات العارمة تتوالى ضد سياسات ماكرون النيو ليبرالية، ففي يوم الخميس 2 أكتوبر الماضي شهدت فرنسا مظاهرات واسعة في أكثر من 200 بلدة ومدينة، حيث خرج آلاف المواطنين إلى الشوارع للتنديد بخطط الحكومة لخفض الإنفاق، والمطالبة بفرض ضرائب أعلى على الأثرياء. وفي العاصمة باريس، انطلقت مسيرة كبيرة بعد الظهر من ساحة إيطاليا، شارك فيها العمال والمتقاعدون والطلاب.

في ظل هذا الوضع المتأزم للرأسمالية الفرنسية ثاني قوة اقتصادية في الاتحاد الأوربي يجد ماكرون ممثل النيوليبرالية نفسه في مأزق يحاول الإفلات منه بالتخويف من تصاعد اليمين المتطرف واليسار الراديكالي ،في الوقت الذي يرفض احترام نتائج اقتراع يونيو – يوليوز 2024 .

إن الأزمة السياسية الحكومية الفرنسية وليدة أزمة الاقتصاد النيوليبرالي الذي يشرعن لاستغلال طبقي فاحش يطحن القدرة الشرائية للكادحين ويعمل على انتزاع مكاسبهم الاجتماعية التي ضحوا وضحت الطبقة العاملة من أجلها منذ القرن التاسع عشر م.

حدث الأسبوع

جيل «زيد» أية رؤية ؟ وأية آفاق ؟ لأية انتفاضة ؟

عزيز عقاوي

لم يكن خروج الآلاف من الشباب الى الشوارع المغربية مفاجئة، أو حدثا استثنائيا ، حتى بالنسبة للمتبع العادي للواقع السوسيو- اقتصاي للبلاد ، بل تحصيل حاصل، ونتيجة حتمية ، لواقع نعرف جميعا مدى قتامته ، اقتصاديا ، سياسيا ، ثقافيا ، حقوقيا وحتى أخلاقيا (اقصد الأخلاق السياسية العامة وليس الأخلاق بمفهومها الديني الضيق) .

إن خروج الشباب الى الشوارع يومي 27 – 28 شتنبر من عام 2025 ، والأيام الموالية، ماهو الا تكرار لسيناريو 20 فبراير 2011 ولكن بشكل أكثر شبابية (حضور القاصرين بشكل اكبر) واقل طموحا ووضوحا في الرؤية : الاقتصار على مطلبيين يتيمين رغمها أهميتهما : اصلاح التعليم ، وإصلاح الصحة ؟ دون التوفر على رؤية واضحة لهذا الاصلاح، الذي ترك فيه باب الاجتهادات مفتوحا على المجهول : هل هو تغيير وزير بوزير؟ ومسؤول بمسؤول ؟ هل هو محاربة الرشوة في المستشفيات ؟ هل هو الزيادة في الأطر الطبية ؟ هل إعادة النظر في البنية الطبية والاستشفائية التحية ؟ لا أحد يعلم، المهم هو القيام بشيئ ما وهو ما ينطبق على كذلك على قطاع التعليم ...

ومما زاد الواقع تعقيدا ، هو قناعة العديد من الشباب، غير المسيس والمؤطر تنظيما ، هو اعتبار هذا الحراك ضيعة خاصة ب»جيل زيد» ، لا يجب ان تقترب منها التنظيمات السياسية ،والنقابية ، والجمعوية ، وحتى الحقوقية ... ولابد من الاشارة هنا الى هذا الشاب الذي طلب من المناضلة نبيلة منيب التي خرجت لتعبر عن تضامنها مع موجة الشباب الاحتجاجية ، عدم ركوب « الدكاكين السياسية « على حراكه الشبابي...

قد نتفهم استياء الشباب من العمل السياسي والنقابي بسبب تعفن العمل السياسي والنقابي ، تعفن ساهم فيه المخزن بشكل حاسم ، لكن خلط الأوراق وعدم التمييز بين التنظيمات التي قدمت ولازالت تقدم تضحيات من أجل التحرر ومن أجل حرية وكرامة الجماهير المقهورة لا يجد مبرره الا في معطيين اثنين:

المعطى الأول ضعف الثقافة السياسية عند العديد من الشباب . والمعطى الثاني ، تفشي الثقافة المخزنية المحرضة ضد التنظيمات السياسية، والنقابية ، والحقوقية الجادة التي تقضع مضاجع المخزن ، على اعتبار انها حاملة لمشروع تحرري،تقدمي في كل ابعاده الاقتصادية والسياسية وغير قابل للاحتواء المخزني .

إن المطروح حاليا ، هو دخول التنظيمات الحاملة لهذا المشروع التحرري على خط المواجهة ، من أجل تأطير وتوجيه هذا الشباب في افق تحقيق القطائع الممكنة مرحليا مع دولة المخزن ، وخلق تراكم للمراحل المقبلة .